

SAR

العدالة الانتقالية والسلم الأهلي في منطقة الجزيرة

في أصل الثورة و الحرب

الهجرة قصة الموت الأخير

الشأن المدني وأزمة تداخل الاختصاصات

في كل الأحوال علينا الإشادة بالرغبة الشديدة لدى عدد لا يستهان به من الداخلين على خط الشأن العام، لأداء دور فعال ضمن العمل المدني، بحيث يغدو الفكر والتوجه المدني متأصلاً وعميقاً ومرتبلاً بالحياة اليومية، وليس حبيس قاعات التدريب وصالونات المثقفين. ولا يصح أبداً رصف الإشكالات والسلبيات فقط، دون إبراز القيمة العظيمة للمبادرات والمشاريع الهادفة للتنمية الحقيقية والمستدامة، والمنطلقة من حاجة المجتمع إلى تشكيل نواة مدنية صلبة لها مقوماتها ضمن منطقة الجزيرة.

وردت إلينا العديد من الملاحظات القيمة من أصحاب الخبرة والاختصاص ومن الجمهور الذي تلقف مجلة شار في عددها الأول بشغف واهتمام كبيرين، وتمت الإشارة إلى بعض الأخطاء المنهجية والطباعية التي تم التوقف عندها من قبل فريق التحرير لتداركها في الأعداد القادمة.

نشكر جميع من وجهوا إلينا الملاحظات والتصويبات والتي أغنت تصوراتنا عن محتوى المجلة وشكلها.

فريق التحرير

التداخلات الأكثر وضوحاً هي تلك الحاصلة بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وعلى الرغم من دخول الأحزاب السياسية ضمن كثير من التصنيفات التي تجعل منها جزءاً من المجتمع المدني، لا سيما تلك التي ليس لديها أجنحة عسكرية، أو لا تطرح خطاباً فئوياً نابذاً للغير، إلا أن المؤدى والأهداف ربما تتناقض بين كلا الحالتين؛ فمن المفترض أن يكون الحزب السياسي مبنياً على برامج سياسية وانتخابية تهدف للوصول إلى السلطة أو التمثيل ضمن أجواء الديمقراطية المأمولة، وتكون أنشطتها ذات الطابع المدني مسخرة في خدمة أهدافها السياسية، بينما تنقلب الآية لدى منظمات المجتمع المدني المستقلة سياسياً؛ فهي مؤسسات للضغط والحشد والمناصرة والتطوع والخدمة، ولها دورها الرقابي على السلطة ومؤسساتها وموظفيها، وفي أحيان كثيرة تتحول إلى حركات ضمير تنطق باسم الشارع وتمارس الفعل الاحتجاجي، وما يحدث فعلاً هو ضياع الحدود بين ما هو مدني ذو صفة مستقلة وما هو موظف لخدمة برامج سياسية.

هنالك أيضاً منظمات مدنية قطعت أشواطاً في بعض الميادين، وتحصلت على دعم من هيئات دولية لتنفيذ برامج وورش ومشاريع، لديها هي الأخرى إشكالاتها ومآزقها التي تماثل غيرها من المنظمات الوليدة أو الناشئة، وإن كانت هذه الإشكالات خاصة بها دون غيرها؛ فبعضها لا ينطلق من الحاجات والضرورات، بقدر ما ينطلق من رغبة الداعم والتي ليس بالضرورة أن تنسجم مع واقع الحال فيستعاض – عندئذ – عما هو مؤثر وعميق، بما هو سطحي وفضفاض، وتدخل مشاريعها ضمن دوامة الهدر والتكرار.

تداخلت الأوصاف والمسميات والألقاب بين مشتغلي الشأن العام، وأدى هذا التداخل إلى جملة من التعقيدات والهدر في الجهود والطاقات، ولطالما اقتحم عديمو الخبرة أروقة مجالات عدة ليس لهم إسهام حقيقي فيها، أو خبرة عملية أو مؤهل أكاديمي. ومن المعلوم أن لبعض المهن والاختصاصات ارتباط عضوي بالموهبة والثقافة التراكمية، كأن يخوض طبيب غمار الكتابة الصحفية، أو أن يبذل العامل أو المهندس في الرسم والتشكيل، أما أن ينتقل باحث أكاديمي أمضى عمره في التأليف والبحث، إلى بازارات السياسة والصراعات الحزبية، أو أن يغدو المواطن الصحفي خبيراً ومدرباً في الإعلام والأنواع الصحفية أو محللاً استراتيجياً، حينها تبرز الفجوة ويتعمق الخلل.

بغض النظر عن تمتع بعض التجارب الفردية والجماعية بالفراة والتميز، بات من الملح الميل نحو التخصص، ووضع معايير تعتمد الكفاءة أساساً لمأسسة العمل وقطع الطريق على المتطفلين، ففي ظل تأزم الوضع وتنامي الحاجة إلى التنمية؛ تبرز الحاجة إلى الكوادر المتخصصة، أو على الأقل تلك التي تسعى للتخصص وتتلقى مزيداً من التدريب والتأهيل، والمزيد من الاطلاع والقراءة والمتابعة، إذ لا تغني قراءة بضع كتب عن المتابعة اليومية ورصد التغيرات، كما لا تجعل ورشة عمل أو ربما أكثر من الشخص خبيراً حاذقاً.

شهرية ثقافية تهتم بقضايا التعايش والسلام الأهلي والشأن المدني المرافق للنزاع

لإرسال المساهمات و الاقتراحات و التواصل
info@shar-magazine.com

المقالات تعبر عن آراء أصحابها وتقوم شار بنشرها التزاماً بحرية الرأي دون أن تكون الآراء متوافقة – بالضرورة – مع سياسة التحرير أو رأي منظمة شار للتنمية

حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلة شار

shar-magazine.com

info@shar-magazine.com

SharMagazine

SharMagazine

تصدر عن منظمة شار للتنمية



الفهرس

01	الشأن المدني وأزمة تداخل الاختصاصات
02	العدالة الانتقالية والسلام الأهلي في منطقة الجزيرة
04	«استانبول» قبلة المهاجرين ومقصلة الفصل بين السوريين والوطن
06	«الهجرة» قصة الموت الأخير
09	القطاع الزراعي في خضم الأزمة السورية
10	«مستقبلك يا ولدي ليس هنا»
12	التمييز العنصري في موثاق حقوق الإنسان
14	«شار» تحاور الكاتب في المسألة الكردية والشؤون السورية بدرخان علي
18	روسيليني وروما «المحتلة»
19	مهرجان الربيع الثاني في قامشلو
20	في أصل الثورة والحرب
22	وسادة
23	فعاليات مدنية
24	دمشق STOP
26	زواج القاصرات مجدداً

العدالة الانتقالية والسلم الأهلي في منطقة الجزيرة

داريوس الدرويش



استبدال أساليب الاحتكام الديمقراطية في حل النزاعات (الانتخابات، المفاوضات، الحوار ... الخ) بالأساليب القديمة، التي تعتمد بشكل أساسي على القمع وانتهاك حقوق الإنسان، وهذا «الانتقال» هو الشق الأساسي من مفهوم «العدالة الانتقالية». هناك آليات أخرى طورته العدالة الانتقالية للمحافظة على السلم الأهلي أو تأسيسه، فحملات نشر التوعية في هذا المجال، تساهم في ترسيخ وعي جماعي بالآليات الديمقراطية لحل النزاعات، وتفتح الآفاق أمام القيادات المجتمعية في الاحتكام لتلك الآليات. كما أن مشاركة الفئات الضعيفة في المجتمع (النساء، الأطفال والشيوخ) في بناء العدالة الانتقالية يُعطي صوت هذه الفئات، والتي تمثل الضحايا، في وجه مرتكبي الانتهاكات ممن يصعدون حالة النزاع إلى حالة من الصراع. بالإضافة إلى أن الآلية الأساسية التي تقوم عليها العدالة الانتقالية، وهي تعويض المتضررين ومحاسبة المجرمين، تشكل الضامن الوحيد لتأسيس السلم الأهلي واستمراره، فلا يمكن تخيل مجتمع تحكمه القوانين (قانون العقوبات، قانون الانتخابات... الخ) التي تساهم في حل نزاعاته بطرق سلمية، مع وجود أشخاص (طبيعيين أو اعتباريين) قد أفلتوا من العقاب، ولا يمكن تخيل مجتمع يسوده السلام بشكل طبيعي، بوجود أفراد أو مجموعات لا زالت تعاني من آثار انتهاك حقوقها، وتعاني من تراكم الإحساس بالظلم، والذي سيدفعها، عاجلاً أم آجلاً، إلى استعادة حقوقها بكافة الوسائل المتاحة، ومنها

الدخول في صراع آخر يُفشِل كل مساعي السلم الأهلي السابقة. بالعودة إلى الوضع في منطقة الجزيرة، واستثناءً للحرب التي تشنها القوى الموالية للقاعدة على المنطقة، فإن محفزات النزاع بين المكونات المجتمعية والسياسية موجودة، ويمكن حصرها بقضية «العرب الغمر» بالإضافة للنزاع السياسي القائم حالياً بين التنظيمات الكرديّة بشكل عام. يحمل انتزاع الأراضي من الإقطاعيين الكرد وتوزيعها على عرب الغمر الذين استقَدِموا من محافظة الرقة، بذور صراع سياسي وإنساني في آن معاً، فمن الناحية السياسية، تنظر الحركة السياسية الكردية لهذا الاجراء على أنه يستهدف الوجود الكردي في منطقة الجزيرة، من خلال إحداث تغيير ديموغرافي طويل الأمد في المنطقة، كما تعتبر «الحركة السياسية الكردية» مشروع «الحزام العربي» فضلاً بين المناطق ذات الغالبية الكردية في شمال الجزيرة وجنوبها.

أما من الناحية الإنسانية، فإن نزاع الملكية من الإقطاعيين الكرد من دون تعويضهم (معظمهم رفض استلام التعويض للأسباب السياسية سابقة الذكر) يعد انتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان، كما أن التمييز ضد الفلاحين الكرد ممن استبعدوا من الاستفادة من قانون الإصلاح الزراعي لإحلال عرب الغمر بدلا عنهم، يعتبر أيضاً انتهاكاً لحقوق الإنسان والمواثيق والأعراف الدولية المناهضة للتمييز، ولا ننسى أيضاً أن هؤلاء «عرب الغمر» قد تم اجتثاثهم من أرضهم ومجتمعهم، واستقدموا عنوة وتحت



لها، بالإضافة إلى تقديم رسمي ومنفذي السياسات المؤدية إلى زرع هذه المشكلة ضمن المجتمع إلى المحكمة. ولكن، هذه السهولة في طرح الحل لا تحمل سهولة في التنفيذ أيضاً، بل قد تواجه عوائق جوهرية تنسف الهدف الأساسي للحل، وهو الوصول إلى السلم الأهلي، فيما لم تكن مقارنة الحل ديمقراطية، وهنا من الممكن أن تتدخل المنظمات المدنية بشكل عام، وبخاصة تلك العاملة في مجال العدالة الانتقالية على تهيئة الأرضية للحوار، عبر إشراك المكون العربي الأصلي في المنطقة في المفاوضات الهادفة لإعادة الأوضاع إلى سابق عهدها، وإشراك عرب الغمر أيضاً في هذه الحوارات، بالإضافة للأحزاب السياسية



والمنظمات والشخصيات المدنية. كما أن هذه القوى مجتمعة تستطيع العمل على إصدار قانون من الدولة في هذا الصدد، يضمن حقوق جميع الضحايا. بالإضافة للنزاعات المجتمعية، هناك نزاعات سياسية أيضاً. وفي هذا المجال، يتصدر المشهد الإعلامي النزاع القائم بين الإدارة الذاتية الديمقراطية، والتي تضم حزب الاتحاد الديمقراطي وحلفائه، من جهة، والمجلس الوطني الكردي وبالأخص (الحزب الديمقراطي الكردستاني – سوريا) من جهة أخرى، وعلى الرغم من المبررات التي يقدمها كل من الطرفين، فإن الاحتكام للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يضمن حل النزاع القائم بين هذه الأطراف بسبل سلمية، وما زيادة الانتهاكات المرتكبة بحق أعضاء الجهات السياسية الأخرى، إلا دفعاً للأسلوب الديمقراطي إلى الخلف، وتصدر أسلوب الصراع للواجهة. وهنا يمكن أن تلعب العدالة الانتقالية بالإضافة لمنظمات المجتمع المدني الأخرى، دوراً توفيقياً بين القوى السياسية، بوصفها عملية مستقلة سياسياً، من خلال إجراء حوار عام بين هذه القوى في منطقة الجزيرة، بحيث تكون شاملة وهادفة للوصول إلى الحل؛ عبر التشجيع على تقديم التنازلات بين جميع الأطراف، ودفع الأطراف السياسيّة لتحمل مسؤولياتها من خلال التأكيد على تفعيل الآلية الأساسية للعدالة الانتقالية ألا وهي، تعويض المتضررين ومحاسبة المجرمين.

«استانبول» قبله المهاجرين ومقصلة الفصل بين السوريين والوطن

سردار ملا درويش

يتغنى العالم من مشرقه إلى مغربة
بمدينة «استانبول» وجمالها وروعة
مناظرها كوجهة تستقطب السياح من كل
حذب وصب، إلا أن تلك الرؤية في ظل واقع
السوريين الذين يتجهون نحوها، تكون مختلفة،
لأنها تقتصر إما على طلب اللجوء والعمل، أو الهجرة
عبرها إلى أوروبا، وكل ذلك هرباً من الحرب المستمرة في

بلادهم منذ آذار ٢٠١١.
الحرب التي أثقلت كاهل السوريين بشكل عام، وأبناء منطقة
الجزيرة بشكل خاص من (كرد وعرب وأشوريين وسريان)، جعلت
الكثيرين منهم يعبون الحدود إلى تركيا متجهين نحو مدينة «استانبول»
بوجوه تعبئة يملؤها الأرق، باحثين عن بوابة توصلهم إلى «أوروبا»، كعابري
سبيل، دون الشعور بسحر وجمال تلك المدينة.

الصحافي «عمر العبدالله» الذي يعيش في تركيا وانتقل من استانبول إلى مدينة «غازي
عنتاب» حديثاً، كان شاهداً على رحلة بعض أبناء منطقة الجزيرة من الباحثين عن
الهجرة الشرعية أو غير الشرعية إلى بلاد الغرب. رابطاً إياها بالظروف المعيشية الصعبة التي
تشهدها سوريا، بالإضافة لانعدام الاستقرار وضمان العيش في بلادهم التي ترزح تحت القصف
والدمار على يد قوات النظام، «وهو ما يضعهم -السوريين- أمام خيارات (مؤلمة)، فإما البقاء تحت
نير القصف، أو الهجرة لتركيا ومنها إلى أوروبا».

«عمر» الذي يضع مسألة الهجرة في خانتي السلب والإيجاب، يعتبر أن «الهجرة إلى أوروبا تشكل بشقها
السلب في المجتمع السوري، الذي بات يخلو من الناشطين المدنيين وأصحاب رؤوس الأموال (الاقتصاديين)،
الأمر الذي أدى إلى قطع شريان الحياة وعدمية الاستمرار فيها، وهو ما ينطبق على السوريين بشكل عام، أما
بالنسبة لأبناء الجزيرة حسب عمر «فقد اعتادوا الهجرة منذ عقود، بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسات
الاستثنائية من قبل النظام بحقهم، والمستمرة منذ انطلاق الثورة السورية، الأمر الذي شكل انعكاسات
سلبية على واقع المنطقة، كإفراغها من مكوناتها الأساسية، وفتح المجال أمام تغيير تركيبتها (الديموغرافية)
السكانية، إضافة لتركها مفتوحة أمام الجماعات المتطرفة التي تحاول السيطرة على المنطقة».

«أكسراي» بوابة عبور أم جحيم نحو المجهول

«لم اختر الهجرة مكاناً للعيش، بل
هي من فرضت نفسها عليّ، خاصة بعد
الأحداث التي دارت في مدينتي، والوضع
المأساوي الذي آلت إليه، فلم تكن لدي أية
دوافع مسبقة للهجرة، لكن ربحي الحرب
دارت على الجميع، لنخسر كشباب،
أيماننا ومستقبلنا وعملنا ودراستنا، مقابل
ترسيخ لغة السلاح، التي جعلتنا نبحث
عن العيش بأمان واستقرار حتى ولو كانت
في الغربة». مشاعر أدلى بها الشاب «ليث
دوشي» أحد أبناء مدينة سري كانيه/
رأس العين، الذي هاجر إلى «السويد».
مستطرداً: «في ظل الحرب التي تدور في
سوريا، لا يستطيع أي مواطن سوري أن
يقرر أو يطمح أين سيستقر أو يعيش،
وهو يتلمس الواقع المليء بالأخطار!! لذا
نغامر بأرواحنا ونحن نعبّر الحدود من
أجل الوصول لنقطة أمان، ومن ثم نفكر
ماذا سنفعل!!».

اختيار آلاف المهاجرين الشرعيين وغير
الشرعيين لمدينة «إستانبول» بحسب
«ليث» يأتي بحكم موقعها الجغرافي الذي
يربط الشرق بالغرب، رغم غلاء الأسعار
والمواصلات والسكن فيها.

أما «ميادة» من مدينة الحسكة والتي تبحث
منذ ثلاثة أشهر في إستانبول عن سمسار
«صادق» بوعوده، ليؤمن لها ولائبتها فرصة
الوصول إلى «ألمانيا»، حيث إقامة ولديها
الاثنتين اللذان أرسلتهما أيضاً بطرق «غير
شرعية» قبل عام. ترى أن الأعوام الثلاثة
الماضية كانت قاسية وصعبة جداً وهي
تنتقل - عبر الحدود - من سوريا إلى
تركيا، معرضة حياتها للخطر من أجل
تأمين طريق للهجرة أبنائها. مضيفاً:
«ظروف الهجرة لم تعد كما كانت بتلك
البساطة في ظل تدفق السوريين إلى أوروبا،
ما أدى للتشديد على المنافذ الحدودية
من قبل الحكومات، لذا نلقى اليوم أنا
وابنتي صعوبة في إيجاد طريق للهجرة،
هذا عدا تعرضنا لعملية نصب من قبل
أحد السماسرة».

ما سردته «ميادة» يؤكد الصحافي «محي
الدين عيسو» من أبناء مدينة سري
كانيه، الذي هاجر مؤخراً إلى النمسا،
بأن «سماسرة الهجرة يتحكمون بمصائر

المهاجرين، من خلال الوعود (الزائفة)،
وابقاء مصائر المهاجرين بأيديهم لكسب
المال دون مراعاة إنسانية لهم، فما أن
تصل إلى منطقة أكسراي (وكر السماسرة)
وسط مدينة استانبول حتى ترى نفسك
بعالم آخر، يغلبه طابع شرقي، الغالبية
يتحدثون العربية والكردية، عالم لا يفرق
فيه «السماسرة» بين غني وفقير، كبير
وصغير، متعلم وأمي، امرأة ورجل، لأن
جل اهتمام هؤلاء، هو كسب المال، دون
الرأفة بأرواح المهاجرين».

يشكل السوريون والعراقيون النسبة الأكبر
بين السماسرة في «استانبول» حسب
المطلعين.

الهجرة صراع مع الذات وامتحان للصبر

«سيبان» شاب سوري وصل إلى «ألمانيا»
قبل عام ونصف، اضطر لخوض تجربة
قاسية، بدأت بمرحلة العبور من سوريا
إلى تركيا، كاد أن يفقد خلالها حياته قبل
أن يهرب من دورية «الجندرم» التركية
على الحدود، ليحاول ثانية ويصل لمدينة
استانبول، مكث فيها شهرين، اتجه
بعدها إلى ألمانيا بشاحنة مع مجموعة



شباب (عرب وكرد). تركهم صاحب
الشاحنة في منطقة حدودية، هاجمهم
إثر ذلك دورية شرطة، هرب مع أحد
أصدقائه وألقي القبض على الآخرين،
ليبقى مع صديقه لمدة يومين في غابة دون
أكل أو شرب، حتى سلموا أنفسهم عبر
صيادين للشرطة «الألمانية».

إن هروب أبناء الجزيرة كرداً وعرباً وسريان
وأشوريين، من شبح الموت والظروف التي
تحكم بلادهم ومنطقتهم إلى أوروبا، ليس
بالأمر السهل، يوازيه مشقة الرحلة
والأخطار التي يتجاوزونها حتى «الوصول»
لأوروبا بأمان. هذا عدا عن مأساة الشعور
الوجداني بترك الوطن، والذي يصفه
«ليث» بالمرارة، معتبراً أنه «لا يشعر بها
إلا من ذاقها. فليس من السهل أن تترك
ذكرياتك ووطنك وماضيك كاملاً، وترحل
إلى بلد يختلف عنك باللغة وأسلوب
الحياة، إلا أن مأساة السوري باتت تفرس
أوزارها، ولا بد من تحملها».

الحرب تبرر الهجرة
الهجرة في حالة السوريين بشكل عام
وأبناء الجزيرة بشكل خاص، لها أبعادها
السلبية والإيجابية، على تنوعها. فمنها
ما يقتصر على البقاء في تركيا، بينما
تسعى الغالبية العظمى للتوجه نحو
الغرب، بحسب «عمر العبدالله». الذي
يرى أن الجانب السلبي يكمن في المبالغ
الضخمة التي يدفعها المهاجرون للسماسرة
والتي تتراوح ما بين (٩-١٢) ألف
يورو. معتبراً أنه لو جمعت عائلة مؤلفة
من أربعة أشخاص المبلغ الذي تدفعه
للهجرة، وأقامت به مشروعاً حيوياً في
المنطقة، لساعد في توفير الدخل لعائلات
عدّة. ولكن في الجهة المقابلة يقول «عمر»:
«كي لا نكون مثاليين لحد بعيد، يوجد
سبب رئيسي يكمن خلف هذا التهافت
على الهجرة، وهو حفاظ الناس على
أرواحهم»، ما يجعلنا نصفها (على الأقل)
- أي الهجرة - بالفكرة الطارئة أو البديلة

«الهجرة» قصة الموت الأخير...

الواقع الاقتصادي والتجاذبات السياسية في منطقة الجزيرة المسبب الرئيسي في موجات الهجرة

عصابات التهريب تستغل ظروف الحرب لاحتلال على المهاجرين

اختلاف الثقافات في بلاد المهجر يرهق المهاجرين ويمنعهم من الاندماج مع واقعهم الجديد

كمال أوسكان

يرقد زانا محمد 30 سنة من مدينة قامشلو/القامشلي، في إحدى مستشفيات مدينة قزلبه التركية المحاذية للحدود السورية، بعد سقوطه من المبنى الذي كان يعمل فيه، لتحسن حالته، غير أن يديه أصيبتا بالتشوه جراء سقوطه، وتحتاجان لعملية جراحية مكلفة، لا يكفي لأجرائها كل ما أدخره زانا من أموال لقاء عمله في تركيا.

ما دفع زانا المتخرج من كلية الحقوق والطالب في السنة الثالثة بكلية الإعلام، لهذا النوع من الأعمال الشاقة، هي حاجته إلى المزيد من المال لاستكمال المبلغ المطلوب من أجل الهجرة إلى أوروبا، وهو يحتاج إلى ستة آلاف يورو قبل موعد سفره 2014/6/1، حسب ما أخبره المهرب. إن هذا المبلغ الذي يتم رصده للهجرة، لا يعتبر قليلاً قياساً لما تمر به المناطق ذات الغالبية الكردية من ظروف اقتصادية سيئة، فإذا تم استثماره في مشروع صغير، فإن عائلة كاملة يمكن أن تعيش من إراداته، لكن لا أحد يجازف أو يضمن ما الذي قد يحدث في المستقبل في منطقة تشهد توترات وتقلبات سياسية وعسكرية مستمرة.

هذا حال الكثير من الشباب الكرد الحاليين بالهجرة والاستقرار في الدول الأوروبية، بعد أن دمرت الحرب في سوريا كل أحلامهم في البقاء بمناطقهم التي تعاني من عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي، وتشهد حالة من التوتر السياسي بين الأحزاب الكردية، والتي قد تدفع المنطقة نحو المجهول. كما أن هذا الأمر أصبح مثير جدل وتجاذبات السياسة بين تلك الأحزاب، واستغل كثيراً في

الحروب الإعلامية بين الأطراف والقوى المتصارعة في المنطقة، حيث يكيل كل طرف التهم للآخر، بوقوفه وراء هذه الهجرة، من خلال تضيق الخناق على الناس في ظل ظروف تعتبر كارثية، أو من خلال تسهيل العبور عبر الحدود بطرق غير شرعية.

الهجرة مغامرات الموت من أجل الحياة

إن الوضع الضبابي الذي تعيشه المنطقة لم يترك خيارات كثيرة أمام شريحة واسعة من الشباب، سوى البحث عن سبيل للهجرة بما تحمله من مخاطر وأهوال في الطريق، أو السقوط في شرك عصابات التهريب المنظمة، والتي تتطلب منهم تسليم مصيرهم للموت حتى يتمكنوا من الوصول إلى بر الأمان.

طريق الهجرة محفوف بالمخاطر، خاصة الطرق البحرية منها، ولا تقتصر المخاطر عليها فحسب، بل إن الخطر يكتنف الطرق البرية كذلك، ومن ينجو خلال رحلة الهجرة، يكون سعيد الحظ، خاصة بعد غرق العديد من قوارب الصيد التي استخدمت في نقل المهاجرين بعرض البحر، وما حادثة غرق القارب الذي كان يحمل على متنه عشرات المهاجرين غير الشرعيين من منطقة الجزيرة، قبالة السواحل التركية إلا إحدى النكبات التي حلت بالمنطقة مع فقدان أكثر من 60 مهاجراً من أبناءها.

عادة ما يحاول المهاجرون غير الشرعيين الوصول إلى أوروبا، انطلاقاً من تركيا إلى اليونان القريبة، ومنها إلى باقي أنحاء دول الاتحاد الأوروبي، وإن كانت ألمانيا هي الوجهة المفضلة لدى معظم المهاجرين الكرد، وذلك بسبب شروط الاستقبال، حيث

أنها الدولة الوحيدة التي لا تعيد المهاجرين غير الشرعيين، حتى لو أُلقي القبض عليهم في دول العبور كبلغاريا أو اليونان العضوتين في الاتحاد الأوروبي وإن أخذت بصماتهم هناك. وتعتبر تركيا معبراً رئيسياً للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، لكن حوادث غرق المراكب التي تقل هؤلاء المهاجرين تكررت دوماً، وذلك نتيجة استخدام قوارب صغيرة تسمى «بلم» والتي لا تتحمل أكثر من (10 - 15) شخص، في حين يتم تحميلها بأكثر من 40 شخصاً عن طريق إجبار الناس، حيث لا مجال للتراجع، وأغلب حالات الغرق التي تتم هي نتيجة الخوف والهلع التي تصيب الركاب من موجات البحر.

مهربين وتجار موت

غالباً ما يعتمد المهاجرون في عمليات التهريب من تركيا إلى أوروبا على سماسة أترك، يملكون شبكة من العلاقات داخل المطارات، والمعابر الحدودية، وأساليب ومعرفة بالطرق البرية والبحرية، يعاونهم في تأمين المهاجرين غير الشرعيين من المناطق الكردية بعض السماسرة السوريين.

لهؤلاء السماسرة طرقهم في التهريب، وأساليب وأشخاص يعتمدون عليهم في المعابر والمطارات، لكن ليس كلهم كذلك، فهناك الكثير من المحتالين الذين دخلوا هذا المجال، ويستغلون حاجة الناس في ظل هذه الأوضاع الصعبة التي يمر بها السوريون للوصول إلى بر الأمان والجنة المشتهاة في أوروبا، وهناك الكثيرون ممن وقعوا ضحايا بين أيدي هؤلاء.

يعتمد سماسة التهريب على شراء جوازات سفر تسمى في عُرف المهنة «الشبيهة»، وأغلب تلك الجوازات يتم شراؤها من اليونان، فهي الطريق الرئيسي للعبور إلى أوروبا، إذ أن للمهربين شبكة من الأشخاص هناك، يؤمنون لهم كل مستلزمات تلك الجوازات، وتحدد قيمة كل جواز سفر بحدود 2000 دولار أمريكي، يدفعها راغبو الهجرة بشكل مسبق للمهرب، من أجل الحصول على جواز سفر لأشخاص حقيقيين تشبه ملامحهم ملامح من يريد

السفر بهذه الطريقة، بيد أنها تحتاج من المهاجر بعض الثقة في النفس، والتكلم قليلاً بالإنكليزية والتي قد تكون بوابتهم للتحويل على السلطات في المطارات، وإلا سيكون مصيرهم الفشل في اجتياز أمن المطار كما حدث مع جمال وخطيبته حين أظهروا ارتباكهم فلم يسمح لهم بالمرور.

أسد من مدينة حلب في سوريا، أحد أولئك المهربين، احتال على مجموعة من الشباب القادمين من المناطق الكردية بمبالغ كبيرة تتجاوز 16 ألف يورو، ويروي إبراهيم قصة صديقه يوسف الذي وقع ضحية لهذا الشخص، مع مجموعة مكونة من ثمانية شبان آخرين، بعد أن اتفقوا على أن يتم تهريبهم عن طريق المطار من خلال جواز سفر شبیه تم شراؤه، وبعد دخول المجموعة إلى المطار، كشف أمرهم وأعادتهم السلطات من المطار، غير أن «أسد» كان قد اختفى بعد أن حصل على ثمن جوازات السفر مقدماً، عن كل جواز ألفي دولار، والحصيلة كانت خسارة هؤلاء الشباب لكل مواردهم المالية التي جهدوا سنوات لجمعها.

قصص فشل المحاولات

يقول زانا القادم من مدينة قامشلو «الهجرة بالنسبة إلي كالموت، لم أفكر يوماً أن أترك بلدي لأي سبب، غير أن الظروف أقوى من قدرتنا على تحملها». الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة هي التي دفعت بالكثير من الشباب للتفكير بالهجرة، كما فعل «زانا» الذي كان يعيل أسرته المكونة من أربعة أشخاص، من عمله في التجارة، ونتيجة عدم الاستقرار في العمل، وارتفاع الأسعار بشكل عشوائي، بدأت التجارة بالتراجع بشكل تدريجي، «ظهر نوع آخر من التجارة في السوق، وهي تجارة المنوعات وبشكل علني، يكسب مزاولوها قدراً من المال في اليوم الواحد يفوق مكسبنا طوال عام كامل».

التجارة لم تعد كما كانت، وتراجعت كذلك الكثير من الأعمال والقطاعات التي كان الناس يعتمدون عليها في معيشتهم، ولم يعد أمام الشباب الكثير من الخيارات، فإما البقاء في المنطقة



القطاع الزراعي في خضم الأزمة السورية

حسين خليل

للأعوام القادمة، والموسم الحالي خير مثال على ذلك، لو اقتطع المصرف الزراعي ديونه المجدولة من المزارعين فأن أغلبهم سوف يخرج من الموسم بخفي حنين، وأعتقد أن القرار الصائب للمديرية العامة للمصارف الزراعية ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي يجب أن يقضي بإعفاء المزارعين من الديون المستحقة عليهم، أو تأجيل الديون المجدولة لعدة أعوام حتى يتسنى للمزارعين تسديد التزاماتهم المالية».

تضرر الموسم الحالي يعيد إلى ذاكرة المزارعين السنوات العجاف التي عانت منها الزراعة في سوريا، ويرى المزارع محمد حسين أن الموسم الحالي من أكثر المواسم سوءاً، نظراً لعدم توفر المناخ المناسب لتحسين الزراعة، فيقول حسين: «قسمت أراضي الزراعية لقسمين، زرعت قسماً بعلبياً والآخر مروياً، وبالرغم من ذلك لم أستطع سقاية القسم الثاني بالشكل الكافي، لعدم وجود السيولة اللازمة من أجل توفير مستلزمات الإنتاج، بسبب الزيادة المفرطة في أسعارها، فقد وصل سعر الطن الواحد من سماد اليوريا لعتبة المائة ألف ليرة سورية، إضافة لندرة المحروقات وارتفاع أسعارها».

بالرغم من العقوبات والصعوبات، تبقى الزراعة في منطقة الجزيرة السورية هي الشريان الاقتصادي الوحيد الذي يغذي المنطقة بالسيولة المالية، وتوفير كفاف العيش لسكانها، ويبقى القطاع الزراعي بحاجة ماسة للدعم والتنمية من الجهات المعنية للحفاظ على الاستقرار البشري في المنطقة.

يعد القطاع الزراعي أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني في أي دولة، ويبقى هذا القطاع موضع دعم وهدف رئيسي في خططها وبرامجها التنموية، وتقوم الوزارات المعنية بتنفيذها. وتشمل الخطط الزراعية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والعمل على تنويع الإنتاج الزراعي وتحسين نوعه واستنباط أصناف زراعية قادرة على التكيف مع التبدل المناخي، ووضع استراتيجية محكمة للتنمية الزراعية للانتقال من مفهوم الاكتفاء الذاتي إلى مفهوم الأمن الغذائي، بالإضافة إلى توظيف استثمارات مالية ضخمة لقطاع الزراعة والري؛ لإقامة شبكات الري والسدود، وتنفيذ المشاريع المائية واستصلاح الأراضي، والتحول للري الحديث، ودعم المنتجات الزراعية بشكل أمثل لتحقيق نهضة زراعية حقيقية.

المسألة الزراعية في سوريا أخذت تعاني من صعوبات وتحديات كثيرة مؤخراً، أبرزها الجفاف والتبدل المناخي ودرجات الحرارة المرتفعة، والعواصف الغبارية واتساع رقعة التصحر وتراجع الغطاء النباتي وتدهور الموارد المائية، إضافة لزيادة أسعار إدخلات العمل الزراعي بشكل يستحيل مقارنته مع الريعية الاقتصادية للقطاع الزراعي، في ضمان الاستقرار البشري بالمناطق الريفية.

ازداد الوضع الزراعي سوءاً في سوريا في الأعوام الثلاث الأخيرة، بالتوازي مع الوضع السوري العام كنتيجة حتمية لتفاقم الأزمة وديمومتها، زراعياً؛ شهد هذا القطاع انخفاضاً حاداً في المساحات المزروعة، وانخفاضاً أشد حدة في المردود وتحول مساحات لا يستهان بها من الزراعة المروية إلى البعلية، نتيجة الفقدان شبه التام لمدخلات العمل الزراعي من أسمدة ومحروقات والبذار النوعي وهجرة اليد العاملة ونزوحها خارج الحدود بحثاً عن لقمة العيش، إضافة لعدم امتلاك المزارعين والفلاحين للسيولة اللازمة لتقديم الإدخلات الضرورية للعمل الزراعي والمروي منه على وجه الخصوص، بعد أن امتنع المصرف الزراعي عن تمويل المزارعين بالمواد النقدية والعينية، التي كان يقدمها لهم في السنوات الماضية، بحجة تراكم الديون على المزارعين وعدم تسديدهم المستحقات المادية المتراكمة عليهم، علماً إن المديرية العامة للمصارف الزراعية أجلت الديون المستحقة للموسم الماضي، وأقرت بصرف قيمة الفواتير للمزارعين بغض النظر عن المديونية نظراً لسوء الموسم، هذا القرار كان بمثابة طوق النجاة للمزارعين لانتشالهم من الفقر المدقع، ويشير المهندس الزراعي عبد العزيز خليل إلى أن «قرار جدولة الديون وتأجيلها من قبل الجهات المختصة أمر في غاية الأهمية، ولكنه غير مرضي تماماً في ظل الظروف الاقتصادية الحالية في الداخل السوري، وسوف تبقى تلك الديون تنهك كاهل المزارعين

تتحمل أهوال طرق التهريب ومخاطرها، كونها تحمل الجنسية التركية، حيث كانت تعيش حياة سعيدة في دمشق منذ 18 عاماً مع عائلتها الصغيرة المكونة من ثلاثة أفراد، والتي تمتعت بأوضاع مستقرة، لكن الحرب أجبرتها على ترك دمشق والعودة إلى مدينتها، ومن ثم الانتقال إلى إقليم كردستان العراق، وعن قرارها بشأن الهجرة تقول فلك: «الفكرة جاءت من خالي الذي أراد إرسال أولاده إلى السويد، فاقترح على والدتي أن أرافقهم في سفرهم، وافقت على ذلك، وهكذا تمت المسألة فجأة من دون أي تخطيط»، على الرغم من أن فلك لا تخفي سعادتها بوصولها إلى هذا البلد الجميل، والذي تبدو فيه الحياة سهلة، وفرص العمل متوفرة حسب وصفها، لكنها لا تستطيع في الوقت نفسه، أن تخفي شوقها لبلدها «لا توجد حياة كاملة، دائماً هناك تضحية أينما نكون، نفتقد إلى الحياة الاجتماعية التي كنا نعيشها في مناطقنا، بسبب طبيعة العلاقات الاجتماعية الأوروبية وانشغال الناس هنا».

بدأت فلك بدراسة اللغة السويدية التي تعتبرها من الأولويات الآن، ومن ثم قد تنتقل إلى بريطانيا لاستكمال دراستها، لا تتصور فلك أنها قد تقضي بقية حياتها مهاجرة ومغتربة، وتؤكد لأصدقائها أنها ستعود حالما تتحسن الأوضاع في سوريا، فهي تعتبر وجودها فرصة لتحقيق أحلامها وتطوير ذاتها فحسب.

من ورائه ما قد يساعده على تأمين معيشة أطفاله الستة، يقول أبو رمان: «الوضع الاقتصادي كان صعباً جداً، لدرجة حرم بسببه أطفاله من الدراسة، مع ذلك لم أكن أرغب في ترك أنطاكية، لكن الأمور وصلت إلى مرحلة لم أعد قادراً معها على دفع الفواتير وأجرة البيت»، قدّم أبو رمان طلباً للسفارة الألمانية عندما سمع أنها ستمنح اللجوء لمجموعة من السوريين، قبل طلبه، ثم وصل إلى ألمانيا بيسر وسهولة بمساعدة البعض من أصدقائه، فتغيرت حياته كلياً، يقول أبو رمان «خلال ساعتين تغير كل شيء بالنسبة لي، الطبيعة، الناس، كنت التفت حولي لكن لا شيء يشبهني، تساءلت كيف لي أن أبدأ من جديد»، قبل ثلاثة أشهر، وصل أبو رمان إلى ألمانيا، يحاول الآن أن يتكيف مع واقعه الجديد في بلد المهجر، الذي يختلف فيه كل شيء عن بيئته التي قَدِم منها، ما يشكل هاجساً وتخوفاً جديداً لديه، رغم كل الإيجابيات التي حصل عليها، لوجوده في بلده الجديد، يشعر أبو رمان بأنه متطفل على هذا المجتمع وضائع، يفقد التركيز ويخشى من المستقبل، يحاول أن يمضي أوقاته في الصلاة أحياناً، أو الخروج لممارسة الرياضة، أو تفريغ شحناته العاطفية من خلال الانترنت؛ وهي وسيلته الوحيدة إلى عالمه وأصدقائه.

كان للصدفة دور كبير في وصول فلك محمد خريجة كلية الإعلام من مدينة ديريك (المالكية)، بسهولة إلى السويد، من دون أن

وانتظار المجهول، أو الهجرة والبحث عن لقمة العيش في مكان آخر، خاصة بعد أن باتت شوارع المدن شبه خالية، كل ذلك دفع زانا لاتخاذ قرار الهجرة كما يقول: «كنت أرى المئات من المهاجرين الكرد من الشيوخ والنساء والأطفال يمشون إلى تركيا ومنها إلى أوروبا بحثاً عن لقمة العيش وظروف معيشية أفضل، بعيداً عن التوترات التي تشهدها المناطق الكردية بسبب الخلافات بين الأحزاب، والتي وصلت إلى درجة يصعب تصورها ولا يعلم أحد متى ستنتهي هذه الحالة».

كل محاولات زانا للوصول إلى مبتغاه باءت بالفشل، لكنه لم يخسر الكثير لأنه اكتشف تحايل المهرب قبل فوات الأوان، وهو يحاول الآن نسيان فكرة الهجرة بعد ما حدث له «سوف أبقى في تركيا، وقد اذهب إلى إقليم كردستان، وأعيش بين أهلي، لأن ساعة واحدة معهم تساوي العمر كله، الآن أحس بالألم الذي تسببت به لوالدتي، لن أهاجر مجدداً».

الوصول يعني حياة سعيدة

وقد تكون الأسباب ذاتها هي التي دفعت نصرالدين أحمي «أبو رمان» 43 سنة من مدينة قامشلو، على الهجرة إلى ألمانيا، بعد أن خرج من سوريا نتيجة نشاطه السياسي، ومشاركته في الحراك السلمي في كل من العاصمة دمشق وقامشلو، واستقراره بمدينة أنطاكية التركية لفترة من الزمن، قام خلالها بتأسيس «بيت قامشلو» الذي هدف إلى إيواء السوريين القادمين إلى تركيا، غير أن عمله كان تطوعياً لا يكسب

«مستقبلك يا ولدي ليس هنا»

الإيزيديون .. قصة رحيل مستمرة

نوبار اسماعيل



بدت قرية «قرزل جوخ» التابعة لمدينة عامودا خالية من سكانها، وبدا الصمت مخيفاً عند الدخول إليها، بنظرات خاطفة ومن مسافة بعيدة أثناء مرورنا، استطعنا رؤية بعض أبنائها، أحد الأطفال كان يعود من تجارته، وفتيات أخريات كنَّ يقدمنَ بأشغال المنزل الريفي، دخلنا القرية واستضافنا صديقنا هناك، أردنا التحدث في تلك الأجواء، غير أن المطر لم يدع حديثنا يغدو علنياً في الهواء الطلق، فاضطررنا للجلوس في تلك الغرفة التي كانت تحوي يوماً ما غالبية أبناء الديانة الإيزيدية في المناطق المجاورة لها، والتي كانت تحمل لوحة كبيرة تحوي صورة «طاووس ملك» وقبة «دياري فلکی» واثنين من رجال الدين يعزفون على الشبابة والدف، الآلتان اللتان يعزف عليهما أثناء أداء الشعائر الدينية.

دار الحديث عن الفتى الصغير وتلك الفتاة التي كانت تنشر الغسيل، ذاك الطفل الذي أفهمه والداه منذ نعومة أظفاره بأن كل من حوله من الأديان الأخرى يحاولون إبادة وإخراجه عن ملته الإيزيدية، فليس ثمة من يفهمه أو يتفهمه ممن يحيطون به، سواءً إن أراد الدراسة، فسيكون حينها مجبراً على قراءة وحفظ القرآن الكريم دون دينه الأصلي، إما إن أراد العمل في التجارة، فإنه لن يجد من يبيعه البضاعة، عندها لن تكون أمامه حيلة سوى العودة إلى أرضه والعمل بها، إلى جانب أخواته ريثما يحين موعد هجرته.

أصدقائه من المسلمين كانوا يرون فيه إنساناً كافراً لا يعبد الله، دون أي فهم لدينه أو عقيدته، وهو نفسه لا يفهم لما كل هذه التصرفات تجاهه، يعود إلى البيت ويعيش منزوياً عن زملائه في المدرسة الذين أحاطوه مرة تلو الأخرى بدائرة تمنعه من الخروج منها على سبيل المزاح، يصيح

ليفتح أحد ما دأثرته حتى يستطيع الخروج من منظومة العادات والتقاليد المتعلقة بعقيدته، وتتردد جملة والده في أذنيه «مستقبلك يا ولدي ليس هنا» كان معلموه يدرسون القرآن، فكان مجبراً على التفوه بكلمات تعتبر خطيئة لديه، وكان قد تعلم من أبويه وأجداده «علم الصدر» الإيزيدي لعدم وجود كتب دينية تخص ديانتهم بسبب الحرق والدمار الذي طالها.

الفتاة هي الأخرى أجبرها أهلها على ترك صفوف الدراسة والعمل في المنزل خوفاً عليها من الخروج عن تقاليد دينها، أو أن تتأثر بصديقاتها من الديانات الأخرى، أو حتى أن يرتبط قلبها بشاب مسلم أو ما إلى ذلك، فتصير عند أهلها في عداد الأموات، ربما كانت تأمل في أن تصبح متعلمة وتحمل شهادة جامعية كالبعض القليل جدا من صديقاتها، لكن انغلاق المجتمع

وعدم تقبله لدينها منعها من ذلك. الطفل يعلم أن الخوف والانزواء عن الجوار جعله يتواجد في هذه القرية، لذلك لا يظهر أسرار دينه أمام الآخرين، أملاً في الاحتماء من المعاناة، في حين أن كثيرين من أبناء جلدته ودينه في نواحي

الحياة خافت، عكس ما كانت عليه منذ أعوام. يبلغ الطفل الإيزيدي مرحلة الفتوة وليس بمقدوره حلق شاربيه - بحسب التقاليد المتبعة - وسرعان ما يستعد للرحيل والالتحاق بأبناء جلدته في الخارج، وغالبا



والذي يحول دون إبادتهم. يلاحظان أن ثقافة غير ثقافتهم تنتشر في الأنحاء، فيشعران بالنقص والحاجة للاكتشاف. ويتعمق لديهما الخوف من الآخرين، ويتوجسون من أصحابهم من الديانات الأخرى، الذين - ربما لا زال لديهم دافع لإبادتهم - وربما يضطران لإظهار الود وابتداع طقوس جديدة لخلق جو من الألفة، ومشاركتهم في إحياء مناسباتهم الدينية وطقوس الختان التي سيجمل فيها الشخص الذي يختن الولد في حضنه اسم «كريف».

قد يذهب هو أو تبقى هي، غير أن الطقوس والعادات والهواجس لا يمكن أن تبقى حبيسة الصدور والغرف والقرى المتوجسة في زمن الإعلام الذي بات يسلط الضوء على ديانتهم اليوم، كما أصبح أقربائهم يفكرون في أن الجانب الآخر بات متفهماً للاختلاف في الدين والعقيدة فخرجوا عن مخاوفهم وشرعوا في تدريس تعاليم دينهم، وطباعة كتب خاصة بمعتقداتهم بعد اندلاع الثورة، وظهور تحولات واضحة في الوضع لصالح الانفتاح وكسر الحواجز، وقد سعوا أيضاً جاهدين للتقارب فيما بينهم من خلال تأسيس فرقة لالش التي كانت فلكلورية من حيث الظاهر، لكن كان لها أهداف أخرى اجتماعية وثقافية.

رغم المحاولات الخجولة لربطهم بأرضهم يبقى التخوف من الإبادة قائماً بعد ظهور الجماعات التكفيرية في السنوات الثلاث الأخيرة، وهنا ليس بمقدورهما سوى إقناع أهلها بالهجرة؛ فلا وجود لتلك الجهود الجبارة التي تقنعها بالبقاء مع عائلتيهما، بالرغم من انتشار الوعي بين الإيزيديين وتخرج شبابهم وشاباتهم من الجامعات وتعيين البعض منهم في الدوائر الحكومية.

الجزيرة كانت مركزاً لزيارة الأمراء والشيخ من معبد لالش والمعبد الروحاني، في حين أن إيزيديي عفرين لم يحافظوا على طبقاتهم وخرقوا قوانين الدين الإيزيدي نتيجة اختلاطهم بباقي سكان المنطقة.

وببقى السؤال؛ أية جهود تلك التي ستربط إيزيديي الجزيرة وعفرين بأرضهم وتؤمن لهم الأمن والطمأنينة وتدفع عنهم الخوف من المجهول؟ وأية جهة ستمنحهم الحق في بناء دور العبادة وإحياء الأعياد وممارسة الطقوس التي رأت النور مؤخراً؟.

ما تكون الوجهة هي ألمانيا التي توفر له ولدينه الإيزيدي الأمان وتمنحه الحقوق، والفتاة إما أن ترحل مع أهلها أو تنتظر زواجها من أحد أبناء طبقتهما، سواء كانت من «الشيخوخ» أو «البير» أو «المريدين».

كلاهما يعلم أن مسلسل حياة أجدادهم كان الهروب من المآسي والمجازر التي بلغت اثنين وسبعين مجزرة موثقة طوال تاريخ الدين الإيزيدي، حتى إن بعضهم تظاهر بالإسلام لدرء الهلاك عن نفسه وعن أهله في فترات الاضطهاد الديني المتتالية.

يدرك كلاهما أنهما لا يملكان حقوقاً على أرضهم بالرغم من أن دينهم هو دين الارتباط بالأرض والطبيعة، وهذا ما يُفسر قلة وجود الإيزيديين في المدن، فقد سعى النظام لتجريدتهم من الجنسية وسلبهم الكثير من أراضيهم إلى جانب منعهم من بناء معابدهم الدينية، كما حاول النظام الترويج بأنه الوحيد الحامي لوجودهم

عفرين خرجوا عن تعاليم الدين الإيزيدي الصارمة ولا زالوا يصرون بأنهم على دينهم، علماً أنهم باتوا مخالفين لجملة الطقوس والشعائر في الدين الإيزيدي نظراً للتزاوج الحاصل فيما بين طبقاتهم، وميل الكثيرين منهم للتخلي عن صرامة التعاليم الدينية.

هناك في عفرين والتي تضم أكبر نسبة من الإيزيديين في سوريا موزعين على ثمانية عشر قرية إيزيدية، بات الكثيرون من أبنائها بعيدين كل البعد عن تقاليد دينهم، لا يتعدهم وقلة تواصلهم مع أمراء المجلس الروحي، في حين أن عدد القرى الإيزيدية القريبة من مدينة الحسكة تبلغ خمسة وعشرون قرية، وفي عامودا تسعة قرى، وفي الدرياسية قريتان، وفي سري كانيه أربعة عشر قرية، إضافة لستة قرى في منطقة تربة سبي، وغالبية هذه القرى لا تزال قائمة إلى يومنا هذا، لكن ضجيج

التمييز العنصري في موثيق حقوق الإنسان

المفهوم والأبعاد وسبل المكافحة

أحمد إلياس

يُقصد بالتمييز العنصري حسبما عرفته الفقرة الأولى من المادة الأولى في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965، بأنه «أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني، ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان أو الحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة؛ في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة». ويشمل التمييز أية مذهب عنصرية أو مواقف تحيزية أو أية أنماط من السلوك التحيزي أو أية ترتيبات هيكلية وممارسات متجسدة في قوالب مؤسسية، تؤدي إلى خلق تفاوت عنصري، كما تشمل الدعاوى الزائفة بوجود مبررات أخلاقية وعلمية لقيام علاقات عنصرية بين الجماعات، والتي تنعكس في صورة أحكام تشريعية أو تنظيمية وممارسات تمييزية، وكذلك في صورة معتقدات أو تصرفات مناهضة للحياة المجتمعية.



ارتبط التمييز العنصري تاريخياً بعدم المساواة في السلطة، وساعدت على تجذره الفروق الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن التنكر للمبادئ الديمقراطية المؤصلة لحقوق الإنسان ومساواة البشر، غالباً ما يؤدي إلى استغلال جهات معينة (حكومات- أحزاب) للجهل البشري ومحاولة التحيز لمذهب تفاوت البشر والتمايز العنصري؛ على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الأصل القومي أو اللغة أو الدين.

ومن أهم الحقوق التي قد تتعرض للتمييز العنصري، حق التمتع بالحماية المتكافئة والأمن الشخصي، وحق ممارسة حرية الفكر والدين والعقيدة وحق حرية الرأي والتعبير، وحق التحدث باللغة الأم، وحق الجنسية والترشح والانتخاب، وحق اللجوء، وحق الاحتكام إلى القضاء والظعن في الأحكام.

التاريخ الحديث حافل بالعديد من حالات التمييز العنصري، حيث يعتبر ما تعرض له السكان ذوو البشرة السوداء في جنوب أفريقيا في ظل سياسة الفصل العنصري - كأحد

الأهلية في رواندا بين قبيلتي الهوتو والتوتسي عام 1994 كانت مبنية على الكراهية العرقية المتبادلة بين القبيلتين، وفي البوسنة اتخذ الصراع شكل الحرب الدينية بين الصرب المسيحيين والبوسنيين المسلمين، يضاف إلى ذلك انفصال تيمور الشرقية عن اندونيسيا، والإبادة الجماعية ضد مسلمي بورما في قارة آسيا.

وانطلاقاً من المخاطر المترتبة على التمييز العنصري بأشكاله المختلفة، وما تمثله من إهانة وتعتدي على الكرامة الإنسانية، وما قد ينجم عنها من شيوع الفرقة وعرقلة التعاون الدولي، وإثارة التوترات السياسية بين الشعوب، سعى المجتمع الدولي لتجنيب البشرية آفة العنصرية عبر العديد من الاتفاقيات والإعلانات الدولية، مع فرض التزامات على الدول تصب في خانة الجهود الرامية لمكافحة العنصرية، وصولاً إلى عدّ بعض أشكال العنصرية بمثابة جرائم دولية، وهو ما ينطبق على جريمتي الإبادة الجماعية والفصل العنصري، واللذان تختص بالنظر فيهما المحكمة الجنائية الدولية، وبعبارة أخرى إقامة ربط مباشر بين العنصرية وتهديد الأمن والسلم الدوليين.

فميثاق الأمم المتحدة ينص في ديباجته؛ «إن المنظمة تنطلق من التركة التاريخية الثقيلة للحربين العالميتين، ومن الإيمان المشترك بالحقوق الأساسية الإنسانية، والمساواة بين الرجال والنساء والأمم». وبدوره ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 «إن الإقرار لجميع أعضاء الأسرة البشرية بالكرامة والحقوق المتساوية والثابتة؛ هو أساس الحرية والعدل والمساواة، وإن تجاهل ذلك أذكى نار الحروب في العالم». ويتضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965، وكذلك الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام 1973، والاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم لعام 1960، وأيضاً الاتفاقية الدولية الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية لعام 1965، نصوصاً مشابهة لما سبق.

تنطلق الاتفاقيات الدولية في معالجتها لمشكلة التمييز العنصري من وحدة نوع وأصل البشر، وبأن الجميع يولدون متساوون في الكرامة والحقوق، ويشكلون جزءاً لا يتجزأ من الإنسانية، وأن أية نظرية تنطوي على زعم أن مجموعة عنصرية أو إثنية معينة هي بطبيعتها أرفع أو أدنى شأنًا من غيرها - ما يعني منح الحق لجماعة معينة بالتسلط أو القضاء على غيرها - هي نظرية لا أساس لها من العلم، ومناقضة للمبادئ الأدبية والأخلاقية والإنسانية.

على إن هذه المساواة ووحدة النوع والأصل البشري لا تنال من حق الأفراد والجماعات في أن يكونوا مغايرين بعضهم عن بعض في أساليب العيش، أو في وجود فروق بينهم مصدرها تنوع الثقافات والظروف البيئية والتاريخية، أو من الحق في الحفاظ على الهوية الثقافية، كما إن هذه المساواة لا تسري بخصوص أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل مصدره الجنسية أو المواطنة، شرط أن لا تتضمن تمييزاً ضد جنسية

معينة، مع الإقرار بأن جميع الشعوب تتمتع بقدرات متساوية على بلوغ أعلى درجات ومستويات النمو في جميع الميادين؛ بيد أنه لا يجوز لتنوع أنماط العيش والحق في المغايرة أن يتخذ في أية ظروف ذريعة للتحيز.

وبموجب الاتفاقيات السابقة؛ فإن جميع الدول تتحمل واجب كفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، واتخاذ ما يلزم من تدابير وسياسات تنصب لصالح تكريس هدف مكافحة التمييز العنصري، من أبرزها:

- سن التشريعات اللازمة لمنع وإنهاء أي شكل من أشكال التمييز العنصري، وإعادة النظر في أي سياسات حكومية قد تكون مؤدية للتمييز.

- إيجاد جهاز إداري للتحقيق والكشف عن أشكال وسلوكيات التمييز.

- تجريم سلوكيات التشجيع أو التحريض على العنف المبني على أسباب عنصرية، وحظر المنظمات التي تقوم بهكذا أفعال وتجريم تمويلها أو الانضمام إليها.

- تشجيع المنظمات والحركات الاندماجية، واتخاذ ما يلزم من تدابير إيجابية في الميادين الاجتماعية والثقافية والتربوية؛ لإذكاء الاحترام المتبادل بين الجماعات وضمان مشاركة المواطنين في مراحل اتخاذ القرار في الجماعة.

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين وحماية بعض الجماعات العرقية، لضمان وصولها إلى التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وعلى الرغم من الجهود العديدة في سياق مكافحة التمييز العنصري، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها، حيث بقيت الأسباب الجذرية والثانوية للتمييز باقية وبارزة في معظم الأمم، وبشكل عابر للحدود الوطنية، سواء بممارسات تتراوح بين صيغ التمييز اللفظية، وصولاً إلى استخدام العنف، مع بروز أشكال جديدة للتمييز في مقدمتها ظاهرة إرهاب الأجانب، وعودة ظهور الفاشية والنازية الجديدة، والأيديولوجيات القومية الداعية إلى العنف والتحامل العنصري والقومي، لاسيما بعد اختراق هذه الظواهر لبرامج العديد من الأحزاب الديمقراطية، ومن ثم اضفاء نوع من الشرعية عليها، واستخدامها كأداة سياسية في الانتخابات والاستحقاقات الداخلية، بموازاة تراجع أسباب مكافحة العنصرية وعدها أمراً طبيعياً، وتصوير التخلف على أنه نتيجة لثقافات وتقاليد المجتمعات، وارجاع الحروب لأسباب عرقية وليست سياسية، ولعل هذا ما دعا المقرر الخاص المعني بأشكال العنصرية المعاصرة والتمييز العنصري المعتمد من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى عد العنصرية وكراهية الأجانب «أكبر تهديد للديمقراطية في الوقت الراهن».

كذلك شهد العقد الماضي تنامي ظاهرة كراهية الإسلام، لاسيما بعد أحداث 11 أيلول، والتوجه إلى تصوير المسلمين كمعارضين للقيم الغربية وكتهديد للقيم الوطنية، والتماسك الاجتماعي في بلدان المهجر، وصولاً لتعالى الدعاوى المطالبة للمسلمين بالتخلي عن تراثهم الديني وهوياتهم المميزة والانصهار في بوتقة الثقافات المحلية.

وغني عن الذكر، أن ظاهرة التمييز العنصري ضد المرأة ما تزال قائمة بمختلف أشكالها، في ضوء عدم إيفاء العديد من الدول بالتزاماتها الدولية في وضع الأسس القانونية لتحقيق المساواة بين الجنسين، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

«شار» تحاور الكاتب في المسألة الكردية والشؤون السورية بدرخان علي



أن نعرف حدود هذا التعبير وتداخله مع العوامل الأخرى المحركة للصراع السوري وتبدل أطوار هذا الصراع نفسه منذ انطلاقته كانتفاضة واحتجاجات موضعية حتى تحوّل إلى صراع مسلح ضد النظام، وإلى صراعات متعددة داخل الصراع الواحد

وإلى تفكك النسيج الوطني ... الخ. فالحرب الأهلية السورية تحمل خصائص مجتمعية وسلطوية في الآن ذاته، كي لا يعمل المصطلح المتداول (الحرب الأهلية) هنا على حجب الخصوصية السورية. الخ. فالحرب الأهلية السورية تحمل خصائص مجتمعية وسلطوية في الآن ذاته، كي لا يعمل المصطلح المتداول (الحرب الأهلية) هنا على حجب الخصوصية السورية.

النظام نفسه، الذي يتماهى مع الدولة في الحالة السورية، يستخدم موارد الدولة العامة نفسها في حربه ضد الثورة وبيئاتها. الحرب الأهلية السورية لم تنشأ من جراء فراغ في السلطة المركزية كما في أغلب الحالات الأخرى للحروب الأهلية،



القيادة الحكيمة». وعندما اهتز ببيان الطغيان والاستبداد، صار مباحا الكلام عن الطوائف والإثنيات والأكثرية والأقليات.

من المبكر إعطاء إجابة قاطعة في شأن المستقبل، سيما وأننا لا نعلم متى تتوقف هذه الحرب وبأية صيغة ستتوقف. لكن «الشعب السوري» حتى وإن بقي «واحدًا» لن يكون بالصورة السابقة للانتفاضة. أيًا تكن مآلات الصراع السوري لن يعود «الشعب السوري» موحدًا كما كان متصورًا من قبل، حين كانت الآلة القمعية الجبارة ونظام الدولة الاقتصادي والسياسي والاجتماعي يوحدان «الشعب السوري الواحد». نحن أمام انهيار تدريجي بطيء للنظام السياسي والاجتماعي الذي كان يوحد الشعب السوري، أيًا كانت صيغته من قبل، إلا أن شرعيته لم تكن موضع تشكيك وتساؤل قبل الثورة.

نحن أمام حالة معقدة اجتماعيًا وسياسيًا، وأي توصيف بمفرده لا يمكنه تفسير وشرح هذه الحالة. هناك صراع سياسي عميق نابع من إرادات سياسية ورهانات اجتماعية متضادة، متداخلة مع انقسام أهلي متزايد (غير شامل) في البلاد. وقد تطرقت إلى هذه القضايا في دراسة لي منشورة بعنوان «الصراع السياسي – الاجتماعي في سياق الثورة – الحرب»، يمكن العودة إليها لمن يرغب. وفي هذه الفسحة المتاحة في هذا الحوار مع مجلتكم يمكننا القول أنه لا ضير من استخدام تعبير الحرب الأهلية السورية، بشرط

أُلقت الحرب الدائرة في سوريا بظلالها على البنية المشكلة لقوام ما اصطلح عليه «الشعب السوري» وعبثت بمكوناته، وتنامى الصراع الطائفي في بعض المناطق، وكذلك اشتعلت حرب ضارية بين وحدات حماية الشعب YPG وداعش في مناطق الكرد. على أي السيناريوهات ينفث المشهد السوري حسب رأيك؟ وهل ما يجري في سوريا هي حرب أهلية، أم هنالك تسمية أخرى تراها مناسبة أكثر؟

منذ بدء الانتفاضة السورية ربيع 2011، انقسمت سوريا إلى: سوريا النظام/الأسد، سوريا الثورة والمعارضة، سوريا الثالثة. وازداد التباعد بين هذه السوريات مع تنامي العنف وسيلان الدماء. بينما كانت الأهداف الأولى للانتفاضة وشعاراتها تدور حول «شعب سوري واحد» ينشد الكرامة والحرية والحقوق الأساسية، عن طريق «إسقاط النظام»، تحولت اليوم سوريا كلها حلبة لصراعات دامية، وساحة دمار وعنف وميليشيات متكاثرة، وفقر شديد وفوضى ضاربة.

المكونات الاجتماعية السورية تتعرض لعملية تسييس بليغة. وهذا التسييس سوف يفعل فعله في مرحلة ما بعد «النظام» الحالي أيضًا، إذ سيكون للبعد الاجتماعي – الأهلي دورا كبيرا في الحقل السياسي والمجال العام وربما بصورة مشروعة إن لم تكن شبه مشروعة.

كان الطغيان والاستبداد يوحدنا كـ «شعب واحد خلف

أو على الأقل ما نعرفه من منطقتنا. بل على العكس بسبب توغل السلطة ومتانتها وتماسكها. الخصيصة الثانية المتكاملة مع الأولى هو البعد الأهلي – الطائفي في تكوين النواة الحاكمة للنظام السوري (الطائفية هنا غير المذهبية) إلى جانب الأبعاد المتعددة التكوينية للنظام (الحزب الواحد – الحاكم الفرد والأسرة الحاكمة – نمط الاقتصاد الشعبي – التكوين العسكري للنظام – الجذور الريفية للنخبة الحاكمة والدائرة في فلكها – التحالفات الاقتصادية داخل المجتمع – الإيديولوجيا الفاشية الوطنية – إيديولوجيا المقاومة ضد إسرائيل)، كذلك هناك بعد أهلي وطائفي في البنية الاجتماعية الحاضنة للثورة أيضًا، وفي شكلها الجذري خصوصًا. زاد من الملمح الطائفي للصراع الأهلي في سوريا دخول الميليشيات الشيعية إلى جانب النظام من خارج سوريا، وتوافد آلاف الجهاديين السنة من شتى دول العالم إلى الأرض السورية، من أجل الجهاد ضد «النظام النصيري العلماني البعثي الكافر».

بالإضافة إلى هذا الصراع الطائفي، هناك صراعات أخرى تدور على الساحة السورية، وصراعات داخل الصراع الواحد.

رغم ذلك من المستبعد أن تصل الحالة في سوريا إلى حرب الكل ضد الكل. كما استبعد احتمال تقسيم سوريا، إنما ستكون دولة ضعيفة ومرتهنة للخارج اقتصاديا وسياسيا، ومجتمع مقسم نفسيًا لفترة طويلة. كما لا أرى أن النظام نفسه يسعى لإقامة «دويلة علوية» ولا هي ضمن أجندته. وهذا لا ينفي البعد الطائفي القوي في بنية النظام أو في العديد من ممارساته وسياساته الإجرامية.

أين يكمن دور المثقف في ظل حالة الفوضى الحاصلة ضمن المشهد السوري؟ هل سيجد المثقف سبيلًا ما ليكون مؤثرًا وله صوت مسموع في ظل الانتعاش الحاصل لدى التيارات والجماعات المتطرفة والشمولية؟

المثقفون ليسوا كيانا واحدًا ولا حزبًا موحدًا في سوريا، وفي جميع الدول. يختلف المثقفون في توجهاتهم مثل جميع الفئات والناس. تبعًا للموقع الاجتماعي. بينهم مناصرون للنظام، وبعضهم مع الثورة، وبعضهم متردد، أو خائف من المستقبل. والمثقف بحكم امتلاكه لسلطة عامة وملكة التعبير وفرصة الظهور أكثر في المجال العام أكثر مقدرة على تبرير مواقفه أيًا كانت.

يبدو لي أن السؤال يفترض ضمناً دوراً مميزاً للمثقف في زمن الثورات. وهذا غير دقيق. لا في سوريا، ولا في غيرها.

أما لو كان المقصود بالمثقف هو المعلم والذي يحوز على درجة ما من التحصيل العلمي، فأغلب هذه الشريحة الاجتماعية تندرج تحت عنوان «طبقة وسطى» تنشد الاستقرار وانتهاء الحرب. وهذه النقطة بالذات بحاجة إلى استقصاء أكبر وتحقيق ميداني واسع. في هذه الحرب الطاحنة لا يمكن أن يسمع صوت الاعتدال. هذا زمن الثورة!!

ما مدى اطلاعك على عمل منظمات المجتمع المدني والفعاليات الأخرى الناشئة في قامشلو وباقي المناطق المجاورة لها، هل تعتقد أن لديها القدرة على تأسيس نواة لمجتمع مدني حقيقي بين الكرد والمكونات المتعايشة معهم من عرب وسريان وآثوريين؟

أتابع بعض هذه النشاطات قدير المستطاع. ولا أزعم إنني أحيط بها تمامًا، سيما وأنا أعيش خارج البلاد. لكنني أجهد لفهم خلفياتها السياسية وعلاقاتها. وأسمح لي بحكم أن قرائكم من جيل الشباب والعاملين في هذه المنظمات أن أبدي بعض

الملاحظات.

هناك بروز لدور الشباب في المجال العام بصورة لم تشهدها سوريا من قبل بعد عقود من موت السياسة والبعد عن القضايا العامة. وهذا شيء عام في بلدنا. وفي المنطقة كلها، جزء الإحباط العام المنتشر قبل الثورات التي كانت إحدى أسبابها، البطالة والتهميش وحالة الاغتراب لدى الشباب. كما أن تسمية الانتفاضات العربية بثورات الشباب خصوصاً، وهي لا تنطبق تماماً على سوريا بالدرجة التي تنطبق على مصر وتونس، تساهم في إضفاء سمة إيجابية مبدئية على أي نشاط أو فعل سياسي يقوم به مجموعة من الشباب، خصوصاً مع ترهل معظم الأحزاب السياسية.

لكن دعني أسجل اعتراضاً هنا حول ظاهرة «الشعبوية الجديدة» التي تتأسس على مقولات بسيطة مثل أن الشباب هم قادتنا وأملنا ومستقبلنا، وخطاب تمجيد التنظيمات الشبابية، وإطلاق الأوصاف الكبيرة على الشباب لمجرد كونهم شباب. فلكون المرء شاباً، ولكون القيادات الحزبية همة بشكل عام، لا يعني أن ما يقوله الشباب هو الصح. هذه معادلة تبسيطية تسود بيننا هذه الأيام. ونلاحظ أن أمراض الأحزاب السياسية وهي كثيرة، أي الأمراض والأحزاب معاً، موجودة بأشكال شبابية أيضاً. من الإقصاء إلى التفرد وتطلّب الزعامة. كما أن عدد الحركات الشبابية أصبح فائضاً عن الحاجة، مثل الأحزاب.

أخمن أن وراء هذه الظواهر، تكثر الأحزاب الكردية والمجموعات الشبابية، نفس الأسباب؛ هي تشطي الحقل السياسي الكردي وعدم استقراره، والتنافس على السلطة الرمزية، وحبّ الزعامات، في مجتمع يغلب عليه الطابع الاجتماعي الريفي وتحتل فيه الهيبة والوجاهة موقعا مهماً، ويمرّ بمرحلة انتقالية بعد عقود من القمع السياسي والحرمان من التعبير عن الذات والشخصية.

وافترض أن الحاجة إلى «الحزب السياسي» راهنية جداً في حالتنا السورية والكردية ضمناً. ولم ينتهي دور الحزب رغم كل ما يمكن أن نقوله عن مسيرة الأحزاب السياسية التقليدية، ورغم التقليدية السائدة عن «أفول الأحزاب السياسية» وبروز عصر المنظمات غير السياسية تحت شعارات مثل «موت الإيديولوجيا» (وهو شعار

إيديولوجي للغاية) ذاك أن «السياسي» (بالمعنى الشامل للاجتماعي والاقتصادي، ومسألة السلطة السياسية) هو بعد أساسي ومركزي في حياتنا في هذه البلاد، حيث «السياسة في كل مكان» كما كان يقول الراحل إدوارد سعيد. لا ينفي ذلك ضرورة وجود «منظمات وسيطة» كبعض المنظمات الناشطة حالياً على الساحة السورية، وفي المناطق الكردية، مع علمنا جيداً أن العديد من هذه المنظمات ليست محايدة كما يبدو على خطابها للوهلة الأولى. وبعض هذه المنظمات تأسست كنتيجة لرغبة مؤسسات دولية، حكومية أو «غير حكومية»، في اختراق الواقع السوري السائل والمفتوح أمام الجميع من خلال التمويل المالي والدعم الإعلامي.

أما بخصوص سؤالكم عن إمكانية نشوء مجتمع مدني، فأظن أنه أمر بالغ الصعوبة في ظروف الاستقطاب السياسي الحاد حالياً، وستكون مهمة شاقة أمام من يريد التصدي لها. القسم الأكبر من سكان الجزيرة السورية المتنوعة قومياً، والمهمشة اقتصادياً منذ عقود، باتت تعاني أكثر معاشياً بسبب آثار الحرب من حصار متعدد الأوجه من النظام والجماعات المسلحة المتنوعة. وهذا الجمهور ليس معنياً أبداً بهذه الخطابات النخبوية لدعاة «المجتمع المدني» أو خطاب المنظمات غير الحكومية «NGOs» وما شابه، أما «النخب» فهي منهكة في صراع سياسي وهوياتي، ما عدا القليل جداً.

كتبت العديد من المقالات والدراسات عن الوضع السوري والكردي، ولكونك كاتباً صحفياً تنشر ضمن فضاء الصحافة العربية هل تجد ما يكتب - في العموم - معبراً بعمق عن الواقع؛ أم أن ما تم التطرق إليه من قبل الكتاب والصحفيين ما زال قاصراً عن إجمال الوضعين السوري والكردي؟

في الأشهر الأولى من اندلاع الانتفاضة كنت أتابع - كما غيري - كل شاردة وواردة تنشر في الصحف والمجلات ووسائل الإعلام عن سوريا، بحكم فريدة الحدث بالنسبة لبلدنا المغلق والمصمت الذي عاش تحت وطأة ديكتاتورية خانقة لعقود متواصلة. وكانت الأمال طازجة والهمة على القراءة عالية أيضاً. وقد لعبت وسائل الإعلام دوراً تناقضياً. ففي حين نقلت معاناة الشعب السوري إلى الخارج، وأكثر من ذلك، كالتحريض على استمرار الاحتجاجات.

وأتكلم هنا بشكل خاص في الأسابيع الأولى من الانتفاضة، أعطت وسائل الإعلام تلك انطباعات خاطئة مبالغ فيها في كثير من الأحيان عن الوضع الداخلي في سوريا. وكان ضرورياً التقلت من سلطة وسائل الإعلام اليومية وتدفق الأخبار والصور قليلاً لفهم الواقع السوري بصورة أفضل، وهذا كان صعباً بنفس الوقت.

ما نشر وينشر عن سوريا كثير جداً ومتشابه عموماً، وهناك القليل مما يستحق المتابعة في الصحافة اليومية، بما فيها الصحف المشهودة لها بالحياد النسبي. ليس فقط بسبب الملل والإحباط أو انكشاف الوضع السوري أمام الجميع، بحيث أصبحت «الأفكار مرمية على قارعة الطريق» كما قال الجاحظ، بل لأن معظمه لم يعد يفيد فعلاً في فهم هذا الواقع، وفي أحيان كثيرة مزلّ تماماً. وعموماً كانت كتابات المثقفين الموالين للثورة متأخرة عن التحولات العميقة التي كانت تعتمل في البنية الاجتماعية والمخاطر المترتبة على ذلك.

أما في حالة الإعلام الكردي فالحديث له شجون أخرى. الإعلام الكردي الحزبي وغير الحزبي يُرثى له. فهو يتراوح بين نموذجين: الأول هو الاكتفاء بالإنشاء السياسي والمقولات العامة، التي يمكن أن تقال في أي وقت. وتحت بند الإعلام الحزبي يندرج إعلام حرب أهلية وتحريض على العنف وتشويه للخصم السياسي، يمارسه الطرف الكردي المهيمن على الساحة حالياً، وهو أكثر النماذج الكردية بُعداً عن الإعلام مهنيًا.

والنموذج الآخر هو الإفراط في التركيز على القضايا الحزبوية (والإعلام غير الحزبي متورط هنا بنفس الدرجة أو أكثر) من قبيل: مَنْ حضر الاجتماع الفلاني، وماذا قال الشخص الفلاني في الاجتماع ذاك، والمماحكات الشخصية والحزبية الصغيرة. إنه مستوى أقل حتى من السياسة اليومية. طبعاً من الضروري متابعة التفاصيل والجزئيات والأحداث اليومية للفهم والتحليل والتركيب، لكن هذا النحو الذي يُقدّم في وسائل الإعلام، لا يساعد في بناء سياق تحليلي للأحداث هذه. الملفت حقاً أن هناك فعلاً لهفة كبيرة لمتابعة هذه الشؤون الصغيرة جداً عند الجمهور الكردي بشكل عام، ويحتاج الأمر إلى دراسة خاصة.



صوتك الأمل | Dengê te hêvî ye | كۆتێکێک - م

ARTA FM radyoyeke civakê ye.

Li Serêkaniyê, Dirbêsiyê, Amûdê, Qamişlo, Çilaxa, Dêrik û Kobanî weşanê dike.

Li ser pêla 99.5

Zimanên weşanê: Kurdî, Siryanî û Erebi.

آرتا أف ام، إذاعة مجتمعية.

تُبث في سري كانيه، درباسية، عامودا، قامشلو، جل أغا، ديريك وكوباني.

موجة البث 99.5

لغات البث: الكردية، السريانية والعربية

www.arta.fm

fb.com/artaradio



مهرجان الربيع الثاني في قامشلو

مدجسور للتواصل

الغناء والمسرح والمحبة
مقابل الهويات القاتلة

تكريم الجهات المنظمة والراعية للمهرجان للفعاليات المشاركة في أيام مهرجان الربيع الثاني.

الرمزية التي قدمها منظمو المهرجان من خلال الفعاليات والنشاطات والشعارات حملت تساؤلات عدّة في طياتها، عن كيفية اختيار ضفة «ألواننا جسورنا» ونجاح أهالي المدينة في مد جسور الغناء والمسرح والمحبة بدلاً عن «الهويات القاتلة».

على مدار أيام المهرجان، ومن خلال مشاركة فعاليات متعددة من جميع

الوئاثقي «حكايا الربيع» للمخرج سيامند أومري، وفيلم «سبعين نبضة» للمخرج غاندي سعدو.

خصص اليوم الثالث من فعاليات المهرجان للعروض المسرحية، قدمت فرقنا «جيان وعشتار» عرضين مسرحيين بعنوان «الذي لا يأتي» و «المحاكمة»، بينما تمحور اليوم الرابع حول الصور الفوتوغرافية والخط والشعر، فافتتح في المهرجان معرض فني عرضت فيه لوحات مجموعة من الفنانين «جورج أفرام، سيميل كورية، آياز اسماعيل، أمارسين رومانوس، أمانوس



مكونات المدينة، استهدف المنظمون مد جسور التواصل بين المكونات، وتحقيق قدر من التقارب، والذي اكتمل مع الحضور الجماهيري من أهالي المدينة. مهرجان الربيع الثاني جاء استكمالاً لنسخة المهرجان الأول في شهر أبريل/نيسان من عام 2013، والذي نظمه كل من مركز «آريدو» للمجتمع المدني والديمقراطية وائتلاف شباب سوا.

زردشت». في اليوم الختامي من مهرجان الربيع في 30 من شهر أبريل/نيسان، استمر المعرض الفني الذي ضم لوحات للفنانين «جورج أفرام، آياز اسماعيل، سيميل كورية»، كما قدمت فرقة «ميترا» عرضاً موسيقياً، مع مساهمة فرقتي «قيثارة أور» و «زارا باند» بحفل موسيقي مشترك قدمت فيه أغاني باللغات: «الكردية، العربية، الآثورية، التركية، السريانية، الأرمنية»، مع

تحت شعار «ألواننا جسورنا» أقام ائتلاف شباب سوا ومركز «آريدو» للمجتمع المدني والديمقراطية مهرجان الربيع الثاني في مدينة قامشلو في 26 أبريل/نيسان الماضي، تأكيداً على دور أنماط الحياة اليومية لأهالي المدينة في تعزيز ثقافة السلم الأهلي. ارتكزت فكرة مهرجان الربيع الثاني على إبراز الجوانب الثقافية والفنية لمكونات المدينة من «كرد وعرب وآثور» بعيداً عن تجاذبات السياسة، والاستفادة من الإرث الحضاري لهذه المكونات في تعميق ثقافة السلم الأهلي.

شاركت فرقنا «زارا باند وقيثارة أور» في اليوم الأول من فعاليات المهرجان بتقديم مجموعة من الأغاني باللغات المحلية، كما تم عرض لوحات تشكيلية بمشاركة عدد من الفنانين، إلى جانب إقامة معرض للصور الفوتوغرافية. كذلك، قدمت كل من فرقتي «جيان وعشتار» عرضين مسرحيين بعنوان «الذي لا يأتي» و «المحاكمة»، فيما شارك عدد من الشعراء الكرد والعرب بمجموعة من قصائدهم.

فرقة «ميترا» الموسيقية، قدمت عرضاً ختامياً لفعاليات اليوم الأول من المهرجان، عبر تقديم لوحة موسيقية من أغاني فلكلورية بجميع اللغات المحلية في المدينة. «ألوان سورية بمواجهة الهويات القاتلة» كان عنواناً لفعاليات اليوم الثاني من مهرجان الربيع الثاني في مدينة قامشلو، والذي نظم برعاية «ائتلاف شباب سوا» ومركز «آريدو» للمجتمع المدني، قدمت خلاله فرقة «أورنيننا» دبكات راقصة من الفلكلور الآشوري، كما عُرض الفيلم



روسيлиني وروما "المحتلة"

يوسف شيخو

من جهة، واستمرار المقاومة ضد النازيين؛ وذلك بإظهار تلاميذ القس، وهم يسمعون رجل الدين المنهك، صافرات النصر قبل تنفيذ حكم الإعدام بلحظات قليلة.

عرض الفيلم لأول مرة في مهرجان «كان» السينمائي عام 1946، وحاز على جائزته الكبرى. واللافت أن العمل، الذي يطول لـ 107 دقيقة وصور بتقنية الأبيض والأسود، لم يحظ باهتمام الجمهور حين عرض في الدورة الأولى للمهرجان، لكن النجاح جاء في باريس، كما يؤكد روسيليني إنه «حقق نجاحاً معقولاً في إيطاليا نفسها (لاحقاً). أما عروضه الأميركية فقد أسفرت عن نجاح ما بعده نجاح».

في الواقع، قيل الكثير عن «روما.. مدينة مفتوحة»، كما تحدث المخرج نفسه مطولاً عن العمل، وفي مناسبات عدة، حيث يصف روسيليني لوحته المدرجة تحت خانة الواقعية الجديدة، بأنها «فيلم الخوف، خوفاً جميعاً، وبالأخص خوفي أنا. فأنا الآخر كنت مضطراً للاختباء، وأنا أيضاً كنت هارباً، وكان لي أصدقاء ورفاق أَلقت السلطات الفاشية القبض عليهم وقتلت بعضهم. لقد كان خوفاً حقيقياً، لربما من الجوع، أو من التعذيب، في تلك المدينة المفتوحة». ويزيد المخرج في مكان آخر بالقول: «كنا قد عشنا كوارث الحرب ومررنا بها، لذلك لم يكن في وسعنا أن نسمح لأنفسنا بترف اختراع حكايات خيالية».

نشطاء المعارضة (مانفريدي)، وهو من أهم المطلوبين ضمن قائمة النازيين في روما، بتهمة قيادة «لجنة التحرير الوطني»، والذي يلجأ بعد اكتشاف مكان إقامته إلى شقة رفيقه، عامل الطباعة (فرانشسكو). ومع وجود مانفريدي في منزل صديقه، تتحول البناية التي يقطنها فرانشسكو إلى وكر للمعارضة، وينضم الصغار والنساء إلى المقاومة الوطنية.

كما يتعاون بعض رجال الدين (القس الدون بياترو) مع المقاومة، مستغلين مكانتهم التي أبعدت عنهم الشبهات. ومع مرور الوقت، يكتشف النازيون، عن طريق أحد الوشاة، مقر إقامة مانفريدي، حيث يحاصر جنود نازيون، البناية ويعتقلون عدد من رجالها، ومن ثم يأتي مشهد مقتل خطيبة فرانشيسكو (النجمة أنا مانياني)، رمياً بالرصاص أمام المبنى، وهي تركض وراء سيارة الجوستابو التي اقتادت فرانشيسكو، وهو موقف اعتبره نقاد، واحداً من أقوى المشاهد في تاريخ أفلام الحرب.

بالعودة إلى أحداث الفيلم، نجد أن مجموعة من المعارضة المسلحة تنجح في تحرير الرجال الذين اعتقلوا في المبنى السكني، عبر كمين نصبوه للبوليس عند أطراف روما، غير إن الجوستابو يتمكن أخيراً من الإيقاع باثنين من أهم المعارضين، القيادي مانفريدي والقس بياترو، وبرفقتهم آخر، وبعد التحقيق وما يرافقه من تعذيب وحشي، يقضي مانفريدي في المعتقل، فيما يعدم القس رمياً بالرصاص. ويمكن اعتبار هذا الموقف أحد أهم المشاهد المؤثرة في الفيلم، حيث يربط بين إعدام القس

في نهاية العام 1944، كانت العاصمة الإيطالية روما، المباحة للأقوى، محررة لتوها من الجيش النازي المتحالف مع الفاشية الإيطالية بزعامة بنيتو موسوليني، فيما كانت بقية أجزاء البلاد خاضعة إما للمحتل أو تشهد معارك التحرير ضد سلطته. حينها، بدأ رائد الواقعية الإيطالية، روبرتو روسيليني، بإنجاز واحد من أكثر الأفلام «سلمية في تاريخ السينما». تحدى فيه الظروف الإنتاجية الصعبة في بلد مدمر، وسط شح الميزانية وغياب الاستوديوهات، ويقوم بنقل المشهد للشاشة بتقنيات بسيطة وعبر ممثلين في معظمهم هواة، ويصنع واحداً من أهم كلاسيكيات السينما العالمية.

يرسم روسيليني في لوحته «روما... مدينة مفتوحة»، المناخ الأمني القاسي الذي يعانيه سكان المدينة، تحت حراسة عيون البوليس السياسي النازي (الجوستابو)، مع التركيز على السلوك الوحشي للمحتل، وهو ما أجبر المقاومة الوطنية «المغامرة» على النشاط السياسي والمسلح، في ظل ظروف بالغة الخطورة. لكن، وبالرغم من ذلك، لم ينسَ روسيليني (1906-1977) التوقف عند محطات العلاقات الإنسانية، بغية تسليط الضوء على تفاصيل حياة المجتمع الإيطالي آنذاك.

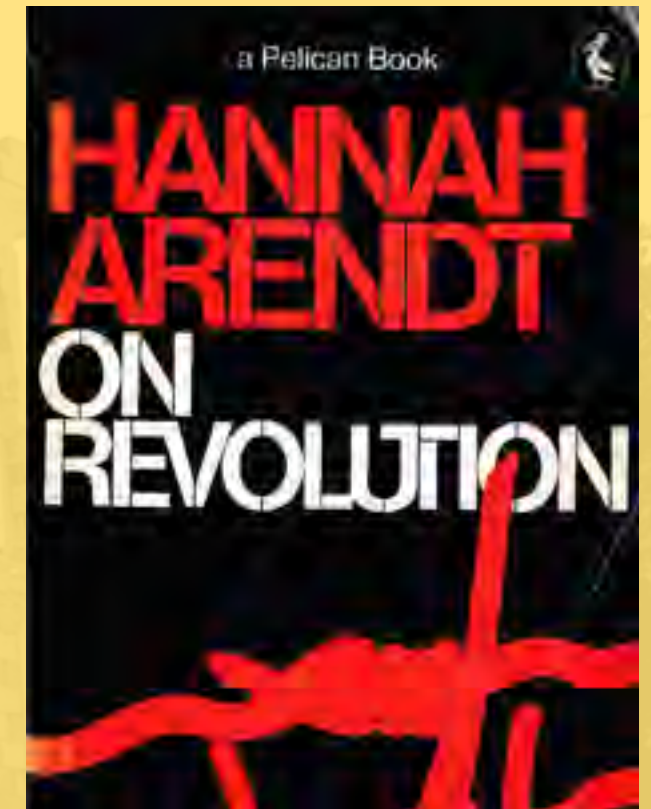
يتناول العمل، الذي شارك في كتابته كل من فيديريكو فيليني وسيرجيو أميدي، أحداث العام 1944، حيث ينزل روسيليني بعدسته إلى شوارع روما، التي كانت قبل أشهر فقط، ساحة صراع بين الجوستابو وخوايا المقاومة المسلحة. وينطلق الفيلم من لحظة اقتحام منزل أحد أبرز

في أصل الثورة والحرب

مجيد محمد

لا تزال الحرب والثورة القضيتين السياسيتين المركبتين، اللتان حددتا ملامح القرن العشرين، وانسحبت مركبتهما تلك إلى قرننا الحالي، يرى حنة أرندت في مؤلفه «في الثورة» أن كلتا هاتين «الحرب والثورة» تميزت عن عقائد القرن التاسع عشر مثل القومية، الأمية، الرأسمالية، الإمبريالية، الاشتراكية، والشيوعية، رغم أن كثيرين ما يزالون يركنون إليها باعتبارها مسببات مبررة، لكنها فقدت الصلة بالوقائع الرئيسية لعالمنا هذا.

بقيت كل من الحرب والثورة، رغم انقضاء مبرراتهما العقدية، لكن ومع وجود ثوابت عديدة، تكتنف مفهوم الإبادة الكلية بأداة الحرب في مقابل الأمل بتحرير الإنسانية من خلال ثورات يقوم بها شعب بعد آخر، ويتعاقب سريع، مكنت هذه الثورات الشعوب على توزيع السلطات الدنيوية التي اكتسبتها من الطبيعة والقوانين الإلهية، ولم يعد المكان يتسع سوى للقضية الأقدم وهي «الحرية إزاء الاستبداد». التي شكلت مبرراً لوجود السياسية منذ بدء التاريخ.



لكن، ما من قضية أو مفهوم تعرض للتغيّب أكثر من الحرية، حتى من قبل الثوريين الذين يفترض بهم التمسك بها، فباتوا هم قبل غيرهم ينزلونها لمرتبة الحكم المسبق من أحكام الطبقة الوسطى بدلا من الإقرار بأن هدف الثورة كان ولم يزل هو الحرية. ومع كل ذلك، فرضت الحرية نفسها مؤخرًا على معظم النقاشات السياسية والتي خاضت في مسألة الحرب وموضوع الاستخدام المبرر للعنف، فالحرب تاريخيا، من أقدم الظواهر المدونة، بينما لم تكن للثورات تاريخ قبل بداية العصر الحديث، وبعبارة أخرى، لم تكن الحرب مرتبطة بمفهوم الحرية إلا نادراً، رغم أن الانتفاضات الشبيهة بالحروب ضد المستعمر الأجنبي لطالما اعتبرت مقدسة لكن لم يعترف بها، على أنها جزء من الحروب العادلة الرامية للحرية.

مبررات الحرب، في المستوى النظري قديمة، على الرغم من أن العلاقات السياسية في الإرث اليوناني القديم في السياق الطبيعي لها، لا تقع تحت رحمة الممارسة العنيفة، فكانت اليونان تعرف نفسها بشكل صريح بأنها «طريقة حياة، تقوم بشكل حصري على الإقناع وليس على الإكراه أو العنف». لكن وبما أن الحياة السياسية للإغريق لم تكن تمتد خارج أسوار المدينة - الدولة - فإن استخدام العنف خارج تلك الأسوار لم يكن يحتاج إلى تبرير، وهذا يمكن مقابله اليوم بما يسمى «الشؤون الخارجية - العلاقات الدولية»، يقول ثوقيديدس المؤرخ الأثيني في القرن الخامس قبل الميلاد: «القوي فعل ما بوسع، والضعيف قاسى ما يجب عليه أن يقاسيه». مع ظهور الإمبراطورية الرومانية، كان التبرير الأول للحرب، يتمحور حول وجود حروب عادلة وأخرى غير عادلة، لكن تلك المبررات الرومانية لم تضع حداً فاصلاً بين الحرب العدوانية والحرب الدفاعية، يقول ليفي «إن الحرب الضرورية هي حرب عادلة، أما السلاح فهو مقدس، إذ لا أمل قط من دونه». الضرورة بالمعنى الذي قدمه ليفي كانت تعني أشياء كثيرة، وهي تكفي اليوم لنعت حرب ما بأنها غير عادلة، بدلا من نعتها بالعادلة. فالفتح أو التوسع أو الدفاع عن المصالح أو الحفاظ على السلطة نتيجة ظهور دول جديدة مهددة، أو تأييد توازن قوى معين، لا تمثل فقط أسباب اندلاع معظم الحروب في التاريخ، بل هي «ضرورات»، ودوافع مشروعة لتنفيذ قرار بقوة السلاح.

لقد اكتسبت فكرة اعتبار العدوان جريمة، وأن الحرب لا

يمكن أن تجد مبرراً لها إلا لصد ذلك العدوان أو الحيلولة دونه، أهميتها العلمية والنظرية بعد الحرب العالمية الأولى، والتي أظهرت القدرة التدميرية للحروب مع ظهور التقنية الحديثة، ولربما كان غياب الحرية من مبررات الحرب التقليدية ووجودها كملاذ أخير في السياسات الدولية، هو ما شد المشاعر مؤخراً كلما جرى حشرها في النقاشات التي تتناول موضوع الحرب، أما الإفصاح صراحة بالقول «أعطني الحرية أو أعطني الموت» في مقابل القوة التدميرية الحديثة، فهو كلام أجوف وسخيف، وواضح تماماً أن مخاطرة المرء بالحياة من أجل حياة بلاده وحرية وطنه وخلود أمته، أمرٌ يختلف كل الاختلاف عن المخاطرة بمصير الجنس البشري. وليس صعباً الارتياح من شعار «الموت أفضل من العبودية»، والذي لا يعني أبداً القول أن «العبودية أفضل من الموت»، فأصحاب الشعار الأول يفكرون بأن الخسائر قد لا تكون عظيمة بالقدر الذي يتوقعه البعض، وبأن حضارتهم ستبقى حية، بينما يفكر أصحاب الشعار الثاني بأن العبودية لن تكون بالأمر السيء، فالإنسان لن يغير من طبيعته، ولن تختفي الحرية من الأرض إلى الأبد. إن كلا الطرفين يراوغان لتفادي البديل المنافي للعقل والذي يتبنانه.

إنه لمن الضروري التمييز في المستوى النظري والعملية بين الحرب والثورة، رغم الارتباط الوثيق بينهما، فلا يمكن تصور الثورات والحروب خارج ميدان العنف، وهذا كفيل بوضعهما خارج الظواهر السياسية الأخرى، فالعنف من بين القواسم المشتركة بين الثورة والحرب، ولا يمكن إنكار أن الحروب قد تؤدي إلى ثورات، وأن الثورات قد تؤدي هي الأخرى للحروب، فحجم العنف الذي نجم عن الحرب العالمية الأولى، كان كافياً لإحداث ثورات بعد انتهاءها، حتى بدون وجود عرف ثوري، أو حتى في ظل غياب حدوث أي ثورة في السابق على الإطلاق.

ولا يمكن للعنف أن يقرر بشكل كامل حدوث الحرب أو الثورة، فحيث يسود العنف بشكل مطلق كما هو الحال في معسكرات الاعتقال في الأنظمة الشمولية، يبقى كل فرد ملتزماً بالصمت، وهذا الصمت يجعل من العنف ظاهرة هامشية في الميدان السياسي، وبحسب التعريفين الذين وضعهما أرسطو للإنسان «الإنسان كائن سياسي» و «كائن مزود بالنطق»، فإن النطق بالكلام لا طائل منه حين يواجه بالعنف، ونتيجة لعدم النطق فإن السياسة لا تملك ما تقوله بشأن العنف، وهنا يترتب عليها ترك

المجال إلى الفنيين.

ولأن الفكر السياسي لا يتبع إلا صياغات للظواهر السياسية، فهو يبقى محدوداً في مجال الشؤون الإنسانية، وهذه تحتاج إلى كلام وصياغة، أما النظرية الحربية أو النظرية الثورية فهي لا تبحث إلا في تسويغ العنف، لأن هذا التسويغ يؤلف حدّها السياسي، وإذا وصلت عوضاً عن ذلك، إلى تمجيد العنف أو تسويغه بوصفه عنفاً، فإنها لا تعود نظرية سياسية، بل نظرية مضادة لما هو سياسي تماماً.

ويقدر ما يلعب العنف دوراً رئيسياً في الحروب والثورات، فإنهما معاً تظان خارج الميدان السياسي، رغم دورهما الكبير في التاريخ المسجل، وهذه الحقيقة جعلت القرن السابع عشر الحافل بالحروب والثورات إلى افتراض حال من حالات ما قبل السياسة تدعى «حال الطبيعة» واستمرار هذه الحال في الميدان السياسي إلى يومنا هذا، يكمن في الاعتراف بأن الميدان السياسي لا يوجد بشكل آلي أينما عاش البشر معاً، وبأن ثمة أحداثاً وإن حدثت في سياق تاريخي فإنها ليست سياسية حقاً، وربما لا تتصل حتى بالسياسة.

إن العنف يمثل البداية لظاهرة الثورة، وهذا أمر واضح حتى في البدايات الأسطورية لتاريخنا، كما يرويه التراث التوراتي والكلاسيكي مثلاً: قابيل قتل هابيل، فالعنف كان البداية، ولا يمكن إحداث أية بداية تفضي إلى ثورة ما، من دون استخدام العنف.

هوامش: حنة أرندت: في الثورة، ت: عطا عبدالوهاب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص 13-24.



فعاليات مدنية



أقام مركز «سمارت» للصحة النفسية والتنمية البشرية في مدينة قامشلو، ندوة بعنوان (يدا بيد نحو بناء الذات)، بدأت الندوة بتعريف مختصر عن المركز ونشاطاته، منذ انطلاقه في خريف عام 2012. تحدث الأستاذ محمد علي عيسى عن مفهوم التنمية البشرية، وكيفية انعكاس التنمية الذاتية على التنمية الاقتصادية، موضحاً أهداف التنمية البشرية وأهم مواضيعها والعوامل المساعدة في تحقيقها.



افتتحت جمعية «سوبارتو» في مركزها بمدينة قامشلو، معرضاً للفنان عامر فرسو بعنوان (الحضارة الميمنية في لوحات). تضمن المعرض أربعة وعشرين لوحة، بمقاسات كبيرة ومتعددة، تناول فيها فرسو موضوعات تتعلق بتاريخ مملكة ميديا وحضارتها.



صدر العدد الأول من جريدة «bûyer» في مدينة قامشلو، باللغتين العربية والكردية، وورد في تعريف الجريدة «مطلبنا صحافة حيادية وحرّة»، تتوزع موادها على ١٦ صفحة، تهتم بالمواضيع السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية. «شار» تتمنى لجريدة (bûyer) النجاح والاستمرارية.



في إطار مشروع مركز التآخي «Birati» للديمقراطية والمجتمع المدني (تسامحوا ليعم السلام)، قام مكتب المركز في مدينة الحسكة بمشاركة مركز النور للمجتمع المدني والسلام الأهلي، بتنظيم ندوة حوارية مفتوحة حول السبل المثلى لتحقيق أهداف المشروع، وضمن مشاركة واسعة من منظمات المجتمع المدني المحلية، بحضور ممثلين عن أغلب المنظمات المدنية العاملة في المدينة.



وسادة

خوشمان قادو

صوت المدافع التي أطلقت من مطار مدينة قامشلو لأول مرة، كان أكثر علواً من صوت فزع والدتي، الذي أيقظني من نوم كان ثمنه حبة (كيتوتيفين) لمعالجة التّهاب الأنف التحسسي، أتناولها أحياناً نظراً لتأثيراتها الجانبية التي تؤمن لي نوماً عميقاً أكثر من مفعولها، بعد منتصف الليل بأقل من ربع ساعة تقريباً، عدّة قذائف مدفعية أطلقت باتجاه قرية تل حميس.

مدينة قامشلو، كما تلفظها أكثريتها الأثنية، في لحظة واحدة غدت أذنّاً واحدة، والآناس دون دراية بأي شيء بدأوا بترتيب مشاهد في مخيلتهم كانوا قد امتلكوها من غناهم البصري لتابعة الأخبار، والدتي هرعت إلى النافذة، غير أن العتمة أزعجتها أكثر، وجود أخي الذي يصغرنى بسنتين وأختي التي تكبرني بأربعة سنين مع زوجها لم يهده من روع والدتي، متثاقلاً فتحت عيني، وجودهم واقفين قرب النافذة كان يطمئنني من ناحية، أما سبب وقوفهم فقد أدى لتباطؤ مفعول التأثير الجانبى للحبة بضع دقائق، سؤالي عن اضطرابهم كان في غاية البرودة، وجوابي كان عميقاً بعمق النوم الذي أحتاحه دوماً في هذه المدينة «عودوا إلى النوم ما من شيء يدعو إلى القلق»، لكن أخي وصهري كانا أكثر فضولاً مني لمعرفة ما يجري، مع العلم أن عملي كان يتطلب مني أن أكون قريباً من الحدث، لذلك التجأ أخي إلى جارتنا الذي يلبس بنظلاً عسكرياً مموها دلالة على درجة شخصيته المسؤولة - حديثه

المتناقل في اللفظ لا يبرر أهميته أكثر من سداجنه غير العلنة - لبي النداء فوراً، وحضر إلى منزلنا ليتصل بأحد أصدقائه في الأسايش متحدثاً معه وكأنه حامي المدينة كلها، بعد انتهاء المكالمات طمئن الجميع وقال: «لا تخافوا ما من أحد يستطيع أن يقترب من قامشلو»، من أكثر إنجازاته في تلك الليلة كانت مبادرة أخي وصهري باحتساء الشاي الذي حضرته والدتي لهم، من أروع الليالي كانت في حياة جارنا حيث يجالسه لأول مرة في محرسه الكائن في الطابق الأرضي لبناية على العظم لصق بنايتنا شابان مثقفان يرضيان على الأقل كيانه الساذج في الحي، جارنا من بائع للدخان في مفرق بيتنا إلى حارس كلف نفسه بنفسه لذلك، وعفا عن كلّ شبان الحي من الحراسة ليصدر قراراً للبدل النقدي كأجر كان يفتقد إليه قبل الثورة، ليغدو فيما بعد سوبرمان الحي يأتي بالخبز والغاز، وكل ما يحتاجه الأهالي دون تعب وكلل.

صبيحة اليوم الثاني، مرحلة الاستفسارات والأخبار، هل ستنتقل المعركة إلى المدينة، فزع الكبار لم يستطع أن يخترق دهشة الأطفال، الحقائق في أغلب البيوت كانت أسيرة ليلة مرهقة لا تعرف أين ستكون وجهتها، الأطفال قرب الحقائق يبحثون عن ملابسهم حتى يتسنى لهم الخروج واللعب، الأقارب والأصدقاء في المدن الأخرى يتصلون مع ذويهم للذهاب إليهم، لا أحد يصرح بشيء، لا أحد يعلم ما يجري، باتت المدينة عبئاً على كنهها. عصر اليوم نفسه، أمام مطعم، الشاوي

دمشق Stop جوان تتر

دمشق، 2014/5/13، الساعة الآن بالضبط
الثامنة صباحاً.... دمشق 2008/5/13،
الساعة الثامنة بالضبط.... فرق شاسع بين
التاريخين، يتغيّر المكان بفعل ساحر من
جنة إلى خراب، لا المكان هو المكان ولا
الشوارع الضيقة في باب توما ومدحت باشا
التي بدأت تضيق وتضيّق، هي الشوارع
ذاتها التي كانت تضجّ بالغرباء أكثر من
أهالي دمشق في الماضي القريب.

على طول الدرب الواصل إلى الكنيسة
المريميّة، أناس يسرون وهم يتلمسون
رؤوسهم ويودعون في أفئدتهم أطفالهم،
والأحجار التي يرونها كل يوم خيفة
من قذيفة تهوي على كل شيء وعلى
لا شيء، لتتحول كل الأمور إلى ذكرى في
غضون لحظات، تعلوها الغبار وصيحات
الأطفال والباعّة الذين لا يتورعون عن
الركض إلى مكان القذيفة لإحصاء المتاعب
والألم. فالسوري اعتاد على الألم والمشاهد
المؤلمة منذ بداية هذا الموت اليومي، تخبط
لا يعلم أحد متى ستكون النهاية، نهاية
هذا التخبط.

في الصباح وأنا أنزل إلى مكان العمل، وطول
فترة انتظار الميكروباس الذي يقلني أشعر
في داخلي وكأنني مراقب حتى من الحجر
الرّاقد جناداً، يفكر في منبتي ومكاني
الأصلي، سيارات تمرّ عابرة ليستغرق
السائق في ملامحي متكهنًا هويتي ثم
للحظات يتبدّل المشهد لتفحص أنا أيضاً
وجهه ونمرة سيارته متكهنًا أنا الآخر
هويته!! لوم خفي متبادل بين كل الوجوه
العابرة، حيطة وحذر وتوجس وأنت تعبر
الشوارع المزدحمة في منظر تخاله للوهلة
الأولى ممثلاً ببراعة مخرج سينمائي سينطق
بعد هنيهة وهو ينهض من خلف شاشة
المراقبة كلمته التي ستنتهي المشهد stop .
الإقامة، تلك هي النقطة الأساسيّة والركيزة
التي تقض مضجع الوافد إلى دمشق بدعوى
الشفاء من مرض عضال، أو استكمالاً لعمل
معلق بسبب انقطاع الطرق المؤدية إلى

العاصمة دمشق، حيث أن البيوت ارتفعت أسعارها بأربعة
أضعاف عما كانت عليه في الماضي، فقديمًا كان الوافد إلى
دمشق لا يهتم لأمر الإقامة سواء أكان وافداً زائراً لأيام،
أو وافداً زائراً لأشهر طويلة، كنت أبصر الكثيرين من
الأصدقاء في الماضي وهم يتأبطون أذرع الفتيات الحسنات
في شارع من شوارع العاصمة دمشق، وسيتكرز المشهد
حتمًا وأنت تعبر أي شارع لا على التعيين، أما الآن فلن
تري غير وجوه النازحين والمهجرين من الرصاص الذي
لا يرحم. في ساحة المرجة سترى الكثيرين من هؤلاء
ليلاً؛ كائنات تتوسد الألم والذكريات الطيبة عن مناطقهم
وبيوتهم المدمرة، ونهاراً سينقلبون إلى كائنات تشدّ
وتتسول كل شيء. تدمر من البرد المحيط بهم والمتسلل
إلى أجسادهم التي نخلت بفعل الشوق والذكريات الأليمة.
يقول أحد الطلبة (يلماز أمين) من الدباسية، وهو من
الطلاب المستجدين عن دمشق الحالية: «دمشق لا تعني
لي الآن سوى موطن للدراسة، وممر لدخول المستقبل،
ولم تعد تعني لي كما كنت أتوقع قبل المجيء والتصور
الذي كنت أتصوره، دمشق فقط بوابة لدخول مستقبل
آخر لا أعني شكله ولا نهايته، غبار يحيط بالمشهد!!
في إحدى مواقع تصوير الدراما التلفزيونية يتوقف
ميكروباس ضخم، يقل فئات عمرية مختلفة أغلبها في
مرحلة المراهقة وهم الكومبارس الذين يتفقون مع المسؤول
عن هؤلاء البشر الطيبين على التسمّر أمام عدسة الكاميرا
وتنفيذ تعليمات المخرج المنفذ لقاء مبلغ زهيد، سترى
الحلم بعينهم، مراهقون من مناطق سورية مختلفة لجئوا
إلى دمشق بعد أن دمرت بيوتهم وقراهم، وتبعثرت موارد
رزقهم وضاعت بهم سبل العيش ليتمتهنوا مهناً لم تكن
بالحسبان، يقول أحدهم: «أنا من حلب، دمر بيتي
وماتت والدتي بطلقة طائشة فاضطرت للهرب إلى دمشق
بعد أن تحولت إلى مشرد يشبه المشردين في الروايات
الفرنسية، التي كان يقرأها لي أخي الطبيب، الذي
لا أعلم عنه شيئاً منذ عام كامل، أزاوّل مهناً كثيرة،
أبيع المناديل الورقية في ساحة البرامكة، وأحياناً أبيع
الزهور للعاشقين في شوارع العاصمة دمشق، والآن أنا هنا
أزاوّل مهنة لم أكن أتوقع يوماً ما أن أزاولها وهي مهنة
الكومبارس، وأن أرى الفنانين الذين كانوا بالنسبة إليّ
حلماً من الأحلام، تدمع عيناه ويسألني: وأنت أستاذ
من أين أنت؟ هل دمر بيتك؟ لا أجيبه سوى بغصة
تجرّ عنقي»، تمرّ الأيام في دمشق كما جرت العادة،
عمل وهموم معيشة سوى أن الفرق حالياً هو وعورة

المكان وتوحشه، ليس المكان هو ذاته كما كان في الماضي
يقول أحد الطلاب القدامى: «لم تعد دمشق كما كانت عليه،
لا يمكنني المكوث خارج المنزل الذي استأجرته لأكثر من
ساعات بعد حلول الظلام، لا لأن الأوضاع الأمنية مضطربة
فهذا أمر قد اعتدنا عليه، ولكن لأن الحواجز لن تتركنا
نمضي بسلام وذلك أمر مزعج جداً».

تنتهي الحياة فعلياً في دمشق عند الثامنة مساءً، ليست نهاية
للعيش ولكن نهاية التجول؛ سوى الناس العائدين من أشغالهم
منهكين من التعب، لتبدأ حياة العتمة لساعات تطول أو
تقصر، تجولت ليلاً في أحياء عديدة بدمشق هي نفسها التي
كنت أجوبها قبل سنوات من الزمان الأحمر، الفرق هو الحذر
والتوجس وأشياء أخرى، الأمان المفقود كلياً والذكريات القديمة
التي تجوب أفق الذكرى مثل برق ليعيد الذهن كل الأشياء
التي كانت موجودة فيما مضى من الأيام إلى ساحة الوعي،
يقول سامر وهو من سكان جرمانا: «القذائف هي ما نغصبت
عيشنا في هذه المدينة، ففي فترة معينة تلك التي اشتدت
فيها القذائف لم تكن نستطيع الخروج من منازلنا نهاراً إلا
بصعوبة بالغة، ونحن نحمل رؤوسنا من أمطار الموت التي
كانت تنهال علينا من حيث لا نعلم، خوف وقلق يجوبان
الشوارع مع المازة على نفس الخط، يستدرك سامر قائلاً وهو
يتأمل ساحة السيوف: «الآن الحياة نوعاً ما طبيعية وأصوات
المدافع اعتدنا عليها لأنها أصبحت بمثابة موسيقى مرافقة
للحياة اليومية التي نعيشها، ما نخافه ليس الموت المجاني؛
وإنما هذا الغدر الذي لا يمكن لأي إنسان أن يتحمّله، نحن
نموت لأجل لا شيء!!»

في ركن الدين هذه المنطقة التي تحوي أغلبية كردية، هم
خليط من الأكراد الذين ولدوا وترعرعوا في دمشق، وأكراد
وافدين إليها من القامشلي وبقية المناطق الكردية، في هذه
المنطقة يتنفس القاطنون نوعاً ما أكثر من سكان زور آفا أو
(وادي المشاريع) كما يطلق عليها، لا وجود إلا للقليل من
الحواجز في ركن الدين، على العكس تماماً من زور آفا
حيث التشديد الأمني الغريب على الرغم من أن المنطقتين
تضمّان أغلبية كردية!! ربما القرب من مناطق أمنية هو من
يقرر درجة التشديد، تبقى الرغبة في الحياة وتحقيق الأحلام
السلاح الأقوى الذي يتسلح به السوري الآن كي لا ينجر
خلف اليأس، فهو ينسى أو بالأحرى يتناسى الأوضاع الأمنية
السيئة كي يستمر في عيشه ويحلم، هكذا تغدو الأوضاع في
دمشق وتسير الأيام كما لو أن مارداً يلاحق الناس في الشوارع
والأزقة.

زواج القاصرات مجدداً

سوز حج يونس

«روجدا» فتاة في الرابعة عشرة من عمرها من مدينة الحسكة، كانت كغيرها من فتيات جيلها تستعد لتقديم الامتحانات ونيل الشهادة الإعدادية، ولكنها قررت ترك المدرسة بتشجيع من والدها، وذلك بعد تحول مدرستها إلى سكن للاجئين بعد موجة النزوح الكبيرة إلى مدينة الحسكة. توجب عليها التوجه إلى مدرسة بعيدة عن منزلها، لكن الوضع الأمني، والفوضى التي حلت بالجسم التعليمي، والتدمير المنهج للنظام التعليمي خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة، كل ذلك شجعها لترك المدرسة، ومع مرور عدة أشهر قرر والدها تزويجها من أحد أقاربها في تركيا، وبعد زواجها قامت بزيارة لأهلها وقررت عدم السفر مجدداً، كان الأمر صعباً لأنها لم تستطع التأقلم مع الواقع الجديد، لكن والدها خاطر بها على الحدود التركية السورية وقرر إعادتها.

حال «روجدا» هو كحال الكثر من فتيات مدينة الحسكة، تركن المدرسة وتم تزويجهن في عمر مبكر. لا شك أن زواج القاصرات كان موجوداً في منطقة الجزيرة بنسب ليست بالقليلة، لكن المقلق في الأمر أنه وخلال هذه الأزمة باتت تأخذ مبررها القوي، وباتت هذه الظاهرة تأخذ شرعيتها، فالأزمة تلقي بظلالها على تفاصيل الحياة وعادات المجتمع، ربما أسباب كثيرة هي التي دفعت إلى ذلك، منها: الأعباء المادية وارتفاع تكاليف المعيشة، الحصار المفروض على منطقة الجزيرة والتي تدفع بالأسر إلى تزويج الفتيات القاصرات، النزاع المسلح ووجود جماعات متشددة على تخوم المدينة، والفتاوى التي صدرت بحق المكون الكردي في المنطقة، وما يتعلق بما يسمى «نكاح الجهاد»، كل ذلك أدى إلى ازدياد تخوف الأسر على مستقبل فتياتهن، الأمر الذي دفع بهن إلى تزويجهن بعمر مبكر.

كذلك موجات النزوح الكبيرة التي حصلت في المنطقة نتيجة الوضع الأمني المتدهور والواقع المعيشي الصعب، الذي دفع بسكان المنطقة إلى التوجه لمخيمات اللجوء في تركيا وكردستان العراق، والذي مثل أيضاً سبباً هاماً وأساسياً في دفع العائلات لتزويج الفتيات.

منظمة العفو الدولية في تقريرها حول أوضاع اللاجئين السوريين بمخيمات اللجوء في العراق، أوضحت في إحصائيات لها، أن أغلب اللاجئين هم من النساء والأطفال، وأنها سجلت حالات زواج لقاصرات وهن

حوامل، وهناك خطر على حياتهن، وأكد تقرير للأمم المتحدة أن نصف اللاجئين ممن سجلت آرائهم لا يمانعون الزواج في عمر 15-17 سنة.

أضف إلى ذلك، التخوف من ظاهرة العنوسة بسبب عزوف عدد كبير من الشباب عن الزواج، وغياب منظمات مدنية توعوية حقيقية وفاعلة على الأرض، والتي وإن وجدت فهي شكلية ومفرغة من محتواها لأسباب عديدة.

إن غياب قانون واضح يحرم زواج القاصر، وسيادة تقاليد المجتمع الذكوري، والأوضاع الصعبة المرافقة للنزاع المسلح، كلها من الأمور التي تدفع بزواج القاصر إلى الواجهة، لأن الفتاة تعد الحلقة الأضعف في كل النزاعات المسلحة.

«ريمون» 14 عاماً، من منطقة الناصرة بمدينة الحسكة، تمر بظرف أقل ما يقال عنه هذه الأيام بأنه مأساوي، فهي اليوم أم لطفلة، تزوجت قبل نحو عام ونصف، نتيجة أوضاع العائلة الصعبة، وفق عادة اجتماعية تعرف «بزواج البدلة؛ أي زواج فتاة من العائلة الأولى مقابل فتاة من العائلة الأخرى دون مهر»، تقطن «ريمون» في بيت أهلها الآن، بعد أن تعرضت للضرب مؤخراً من قبل أهلها أمام مرأى

من الجميع، تقول ريمون: «لوعاد الزمن إلى الوراء وملكت زمام أمري، بالتأكيد كنت سأكمل دراستي، لأن الدراسة أفضل بكثير من مرارة هذا الوضع»، ثم أشاحت بوجهها عني وهي تذرف بعض الدموع.

ليست هناك إحصائيات فعلية في هذا المجال، تقول السيدة جيان عبد الرحمن وهي من مؤسسات جمعية «أسو لمناهضة العنف ضد المرأة»، التي عزت أسباب ذلك لعدم وجود «أحد من القاصرات تتجراً على التسجيل في الإحصاءات التي قد تقوم بها المؤسسة»، وأنه من الضروري في البداية «توعية المرأة بحقوقها، لأنها إن لم تقتنع بأهمية هذه الحقوق فلن تتجراً أصلاً على العمل لتحصيل هذه الحقوق».

كما أكدت عبدالرحمن أن «المادة 16 من قانون الأحوال الشخصية السوري فضفاض وقابل للتحايل عليه، لذا من الضروري العودة إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق الإنسان وحقوق المرأة ومنها معاهدة (سيداو) التي تحرم بشكل واضح تزويج القاصر وتحدد عمر الزواج». زواج القاصر يعتبر في العرف الدولي جريمة بحق المرأة، وذلك لما يسببه للفتاة من تأثيرات نفسية معنوية وجسدية صحية،

لأن الفتاة تكون في مرحلة التكوين الفيزيولوجي والنفسي، وعندما تخوض غمار الزواج والانجاب المجهدين؛ فذلك يؤثر على صحتها وصحة جنينها، وهذا ما عانت به «روكن» في زواجها المبكر بعمر 14 عاماً، وكيف أنها ذاقَت الأمرين من هذا الزواج، فتعرضت للكثير من العنف الجسدي من قبل زوجها، كما أنها أجهضت جنينها الأول لبنيتها الجسدية الضعيفة، وخسرت الطفل الثاني بعد ولادته بأيام قليلة نتيجة تشوهات جنينية.

«فالتينا حج علي» العاملة في مجال الإرشاد النفسي أكدت هي الأخرى أن «الاجهاد النفسي على القاصرات قد يصل في حالات معينة لدرجة الإنهيار، فالفتاة لا تستوعب خروجها من عالم الطفولة، إلى عالم صعب قد يُثقل كاهلها ويحطم شخصيتها التي تكون في طور التكوين والتبلور».

لا شك أن زواج القاصرات واستغلالهن خلال هذه الأزمة في تزايد، ولكن لا توجد إحصائيات دقيقة، كون المنظمات المعنية بشؤون المرأة افتقرت سابقاً في ظل النظام الشمولي لحزب البعث (قائد الدولة والمجتمع) للكوادر المدربة، حيث كانت

مجرد واجهة لتكريس أفكار البعث. وعلى الرغم من أن المناخ بات ملائماً خلال السنوات الثلاث الأخيرة، نظراً لبروز منظمات المجتمع المدني، إلا أن الذي وقف عائقاً أمام عملها كان عدم تجاوب المجتمع معها، سواءً من قبل المجتمع ككل، أو من قبل النساء أنفسهن، كما يؤكد ذلك العاملون في المجالات المدنية. هذا ما حدث فعليا في مدينة الحسكة بالنسبة لجمعية «أسو لمناهضة العنف ضد المرأة»، و«جمعية التوحد» التي تعنى بأطفال التوحد، فشلوا في كسر حاجز البرود وبناء الثقة بينها وبين فئات المجتمع، وإن كان هذا الفشل للجمعيتين يعود إلى أسباب أخرى أيضاً ليس هذا مقامها.

محصلة ذلك كله، أنه لم ينجز أي شيء فعلي للدفاع عن حقوق القاصر، وردع أولياء الفتيات عن تزويجهن في عمر مبكر، واستمرت الأمور في الحدوث بالظل بسبب غياب القوانين التي تجرم زواج القاصر، الأمر الأكيد؛ أنه لا توجد أية مبررات لهذه الجريمة حتى في ظل هذه الظروف المأساوية، الأمنية والمعيشية والاجتماعية التي تمر بها المنطقة.



Derî li bijareya şaş bigre

أقفل باب الخيار الخاطيء